جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

الإمام الشوكاني ومنهجه في الجرح والتعديل

محمد هزبر سعيد المخلافي
قسم القرآن وعلومه، كلية التربية المحويت، جامعة صنعاء

ملخص البحث:

تناول البحث ناقدًا من نقاد الحديث- وهو الإمام الشوكاني- من حيث التعريف به باختصار، ثم انصب فيه الجهد على الكشف عن الجوانب العلمية له، وخاصة فيما يتعلق بالمنهج الذي سلكه في نقده للرواة والأسانيد والمتون الحديثية باعتباره أحد أهم مناهج البحث العلمي موضحًا الدور الذي لعبه في هذا الميدان.

على أن معظم البحث قد تركز على إبراز أهم المؤشرات التي توضح منهجية الشوكاني في مجال نقده للرواة باعتباره علمًا من أعلام الجرح والتعديل، وتحديد المستوى الذي بلغه بين نقاد الحديث بوصفه واحدًا منهم، بالنظر إلى مدى تشدده وتساهله في إطلاق أحكام الجرح والتعديل على الرواة، ومدى اعتماد الأئمة لأقواله في هذا الميدان، وطبيعة العبارات التي استخدمها في وصف الرواة والحكم عليهم، ومما عالجه البحث أيضًا موضوع إسهاماته في ميدان الجرح والتعديل، وثبوت العدالة عند الشوكاني، ومنهجه في قبول زيادة العدل سواء انفرد بها أو شاركه آخرون، ومنهجه في قبول خبر الواحد العدل، وموقفه من تعدد الرواة مع اختلافهم بالزيادة والنقصان، ومن تحديده لمفهوم الحديث المرفوع، ومن عدد رواة الحديث المتواتر، ومن التعديل أو التجريح المبهم، ومن تعارض الجرح والتعديل، ومن جهالة الصحابي، ومن رواية المجهول، ومن نقاد الحديث قبله، ومصادره في نقده للرواة، وغير ذلك من القضايا التي تخدم البحث، بحيث من خلالها التوصل إلى جملة من النتائج التي توضح منهج الإمام الشوكاني في ميدان الجرح والتعديل.

المقدمة:

إن المتأمل في التاريخ الإسلامي عبر عصوره وأجياله منذ عهد النبيﷺ وإلى وقتنا الحاضر يجد نماذج من جهابذة العلماء النابغين الذين ذاع صيتهم وعلا ذكرهم وانتشر علمهم في جميع حواضر العالم الإسلامي وتميزت شخصياتهم بمزايا عديدة، وخصائص فريدة ومواقف شجاعة تخلدها الأيام، وإن الدارس للحياة العلمية للإمام الشوكاني يقف أمام ثروة عظيمة من العلوم والفنون المختلفة، وحياة حافلة بالعطاء والدعوة إلي الاجتهاد ونبذ التقليد وكذا الدعوة إلي التمسك بالسنة النبوية المطهرة.

ولعل ذلك يجعلنا أن نضعه بين مصاف الرعيل الأول في سجل الخالدين الذين تركوا علامات بارزة وبصمات واضحة في مجتمعاتهم وتراثهم العظيم، والمتأمل في ملامح شخصية الإمام الشوكاني وكثرة ما خلّفه من الإنتاج العلمي ومختلف العلوم والفنون لا يسع ؛ إلاَّ أن يختار علمًا من علومه الكثيرة المتعددة فيقف عندها مستقرئًا ودارسًا وباحثًا ومحققًا ومحللاً ومقارنًا، ليسهم بالنذر اليسير في تخليد هذا العالم الجهبذ والمجدد المجتهد والقاضي العادل ويعرِّف به الأجيال الحاضرة والقادمة وبثقافته الواسعة وعلومه المتعددة، لذا فإن العلم الذي اخترته هنا هو:

المنهج النقدي الذي سلكه في نقده للرواة والأسانيد والمتون الحديثية باعتباره علمًا من أعلام الجرح والتعديل، وتحديد المستوى الذي بلغه بين نقاد الحديث بوصفه واحدًا منهم، بالنظر إلي مدى اعتداله أو تعنته في إطلاق أحكام الجرح والتعديل على الرواة، ومدى اعتماد الأئمة لأقواله في هذا الميدان، والعبارات التي استخدمها في وصف الرواة والحكم عليهم، ومصادره في النقد للرواة، وغير ذلك من القضايا التي تخدم البحث، وحسب علمي أن هذا الموضوع لم يتطرق أحدٌ لبحثه من قبل، وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عصر الإمام الشوكاني وحياته ومكانته العلمية، وفيه:

المطلب الأول: اليمن في عصر الإمام الشوكاني

المطلب الثاني: حياة الإمام الشوكاني وثقافته

المطلب الثالث: مكانته العلمية وأقوال العلماء في توثيقه والثناء عليه ووفاته.

المبحث الثاني: موقف الإمام الشوكاني من الأسانيد والمتون المتعددة المتباينة، وفيه:

المطلب الأول: موقفه من علم الحديث رواية ودراية.

المطلب الثاني: موقفه من تعدد الرواة مع اختلافهم بالزيادة والنقصان.

المطلب الثالث: موقفه من قول الصحابي من السنة كذا أو أمرنا بكذا هل يعد من الحديث.

المطلب الرابع: منهجه في قبول زيادة العدل سواء انفرد بها أو شاركه آخرون.

المطلب الخامس: منهجه في قبول خبر الواحد العدل.

المطلب السادس: موقفه من عدد رواة الحديث المتواتر.

المبحث الثالث: منهج الإمام الشوكاني في التوثيق والتجريح وفيه:

المطلب الأول: إسهاماته في ميدان الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: موقفه من التشدد في التوثيق والتساهل في التجريح للرواة والأحاديث.

المطلب الثالث: ثبوت العدالة عند الإمام الشوكاني.

المطلب الرابع: موقفه من التعديل أو التجريح المبهم.

المطلب الخامس: موقفه من تعارض الجرح والتعديل.

المطلب السادس: موقفه من جهالة الصحابي.

المطلب السابع: موقفه من رواية المجهول.

المطلب الثامن: المصطلحات والعبارات المستخدمة عند الإمام الشوكاني في توثيق الرواة وتجريحهم.

المطلب التاسع: موقفه من نقاد الحديث قبله.

المطلب العاشر: أصول ومصادر الإمام الشوكاني في نقد الرواة.

المبحث الأول: عصر الإمام الشوكاني وحياته ومكانته العلمية

المطلب الأول: اليمن في عصر الإمام الشوكاني

سيدور حديثنا في هذا المطلب عن قضيتين لهما علاقة مباشرة بعصر الشوكاني وحياته وثقافته هما:

القضية الأولى: الحالة الفكرية والسياسية في الديار اليمنية في عصر الإمام الشوكاني:

لقد عاش الإمام الشوكاني في عصر كانت اليمن تعاني فيه أشد حالات الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقبلية والفكرية، أما الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد كانت تتدهور من حين لآخر بسبب الغزو العثماني الذي كان يسيطر على أجزاء من اليمن، ولم يكن الأمن والاستقرار مستتبًا في تلك الظروف بسبب النزاع القائم بين حكام وزعماء الدولة اليمنية آنذاك، أما الفوضى القبلية والدينية والفكرية، وما كان يجري من المصادمات والفتن بين زعماء الدولة ورؤساء القبائل والعشائر من جهة وبين أصحاب المذاهب والفرق المتخالفة الاتجاه من جهة أخرى، ولذلك كان لهذه الحالة السياسية أثرها السيئ في الحياة العامة في اليمن، وما

صاحبها من فتن من قبل الفرق والمذاهب الهدامة وفي هذه المرحلة كانت الحياة الدينية والفكرية والأدبية تأخذ طورها وطريقها على الرغم من صعوبة وقسوة الحياة، والتعصب الموجود بين الطوائف والفرق المتنازعة من قبل المدارس المنتشرة في اليمن كمدرسة المعتزلة والأشاعرة وأهل السنة، إلا أن التطور الفكري والأدبي قد كان له دور كبير تمثل في بروز شخصيات لعل من أبرزها شخصية الإمام الشوكاني التي ظهرت في هذا العصر وجدد ما لم يكن موجدًا في ذلك التاريخ من الحياة الأدبية والتربوية والمساهمات العلمية المنقطعة النظير وكل هذا يدلل عليه مؤلفاته في هذه الفترة ومدى نشر العلم والاهتمام به في تلك الظروف على يد هذا العالم الفذ[1].

القضية الثانية: الحالة العلمية والثقافية في الديار اليمنية في عصر الإمام الشوكاني:

كانت اليمن في عصر الشوكاني مركزًا من مراكز الحديث النبوي الشريف وقلعة من قلاع السنة المطهرة، في صنعاء العاصمة العريقة في العلم والحضارة وغيرها من المدن اليمنية الأخرى، حيث وجد بها من كبار المحدثين في القرون الأولى قبل عصر الشوكاني، ففي صنعاء وجد الكثير من جهابذة المحدثين من التابعين الذين أخذوا الحديث عن جماعة من الصحابة أمثال: طاووس بن كيسان اليماني(ت 106هـ)، ووهب بن منبه(ت 116هـ)، وهمام ابن مُنَبّه الصنعاني (ت132هـ)، ومعمر بن راشد (ت153هـ)، وهشام بن يوسف (ت197هـ)، وعبدالرزاق الصنعاني (ت211هـ)، صاحب المصنف، وانتشر على أيدي هؤلاء المحدثين الحديث وعلومه في اليمن، وبقي سائدًا بها، وقد كانت صنعاء محط النظار والرحالين ومهبط العلم ومحجَّ العلماء وطلبة العلم من أقطار العالم الإسلامي، حيث قصدها الكثير من الأئمة الأعلام، أمثال: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ) ويحيى ابن معين(ت233هـ)، وإسحاق بن رهوايه (ت238هـ) والإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) وغيرهم، وقد أخذ الإمام الشافعي عن هشام بن يوسف، ومطرف بن مازن الصنعاني (ت 191هـ)، ويشهد لهذه الطبقات من علماء الحديث الرواية عنهم في الكتب الستة المشهورة، ثم توالت العناية بالحديث وعلومه باليمن من قبل جهابذة المحدثين على مر العصور والأزمان حيث نشروا الحديث وعلومه وعلى أيديهم انتشر، ولم يزل على ذلك حتى دخلت الفرق الضالة والمذاهب الهدامة، كمذهب الباطنية والقرامطة والخوارج والرافضة وغيرها، غير أن طائفة من علماء الحديث لم تزل ثابتة على الحق، وكان الشوكاني أحد أفراد هذه الطائفة التي نبذت التقليد ودعت إلى اتباع السنة ومذهب السلف الصالح وتحصيل الاجتهاد في فهم الدليل، ولم ينقطع العلماء خلال هذه المدة عن نشر العلم والكتابة والتأليف شأنهم في كل عصر؛ بل إن حركة التأليف قد نشطت في عصر الشوكاني خلال القرن الثاني والثالث عشر نشاطًا ملحوظًا، ومن يدرس حالة اليمن يجد أنها كانت في نهضة علمية كبرى في جميع الفنون منذ القرن الثالث الهجري إلى عصر الشوكاني[2]، حيث تصدر للكتابة والتصنيف كوكبة من العلماء والمحدثين والفقهاء وغيرها من العلوم والفنون الأخرى في عصر الشوكاني وكانت مؤلفاتهم ذات قيمة علمية اشتهرت وانتشرت في ربوع العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: حياة الإمام الشوكاني وثقافته:

اهتم العلماء المتقدمون والمعاصرون والمتأخرون بالترجمة للإمام الشوكاني، فقد عرَّفوا به وأثنوا عليه كثيرًا بكثرة علمه، وعلو مقامه بين شيوخه وتلاميذه، في بطون كتب التراجم والتواريخ، وطبقات الحفَّاظ والفقهاء والأدباء والقضاة والشعراء واللغويين، فقد عدوُّه من الأعلام الذين علا ذكرهم وذاع صيتهم وانتشر علمهم، وقد أفرد بعضهم كتبًا مستقلة في ترجمة الإمام الشوكاني[3]، كما وردت إشارات إليه في ما صنف من فهارس عن العلوم عند علماء المسلمين[4]، وأيضًا - وردت له ترجمات مقتضبة في ما صنفه المؤلفون من أصحاب التراجم والطبقات[5]، كما اهتم بترجمته عدد من الدارسين

والمحققين والباحثين والمحدثين، حيث ترجموا له إما بكتب مستقلة، وإما في مقالات ومقدمات موسعة لما حقق من كتبه، أو مضمنة في رسائلهم، وبحوثهم الجامعية التي قدموها عن حياة الإمام الشوكاني، وآثاره وجهوده ومؤلفاته[6]، وبهذا يتبين لنا أن هناك الكثير من التراجم التي أفردت الإمام الشوكاني في كتب مستقلة وفي غيرها من كتب التراجم والطبقات التي تناولت حياته، وشخصيته العامة، وآثاره وجهوده وقد جمعت الشيء الكثير عنه فهي شاملة لكل جوانب حياته، مع التحليل والنقد والاستدراك والتحقيق، ولذا فإننا سوف نتناول في هذا المبحث الحديث عن حياته وثقافته بصورة موجزة.

أولاً: مولده ونسبه وموطنه ونشأته:

1. **مولده ونسبه وموطنه:** ولد الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني في وسط نهار يوم الإثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة 1173هـ - 18 يوليو1760م بهجرة شوكان من بلاد خولان شرقي صنعاء، وكان مولده في خريف ذلك العام أثناء رحلة أبويه إلى بلدهما لزيارة أقاربهما حيث كان أبوه يعمل قاضيًا بصنعاء للإمام المهدي، ثم انتقل به والده إلى صنعاء اليمن فاستوطنها وسكن بها وهي إذ ذاك من المراكز العلمية المهمة والمتخصصة بعلوم الحديث والفقه وبهما اشتهرت[7].

2. **نشأته:** نشأ الشوكاني في بيئة علمية وبيت علم، فقد كان والده من علماء صنعاء الضالعين في الفقه والتفسير والعربية وغيرها من العلوم، تولى القضاء أربعين عامًا وكان صاحب عفة ونزاهة رفض قبول الرشاوى، وابتعد عن الشبهات وعاش كفافًا راضيًا باليسير حتى توفي في عام (1211هـ)، وقد عاش الشوكاني في كنف والده وتحت عنايته حوالى أربعة وثلاثين عامًا فأصبح علمًا مجتهدًا وقاضيًا كبيرًا[8].

ثانيًا: حياته العلمية:

1. طلبه للعلم:

أقبل الشوكاني منذ صغره على طلب العلم فحفظ القرآن وجوده، كما حفظ الكثير من المتون في الفقه وأصوله والحديث وعلومه واللغة وآدابها، وكذا العلوم العقلية والرياضية، وهو في سن مبكرة، ثم اتصل بالمشائخ الكبار، وكان كثير المطالعة لكتب التاريخ والأدب، وكان في حياته الدراسية لا يكتفي بدراسة الكتاب على شيخ واحد؛ بل كان يتتبع بالكتاب الواحد عددًا من أساتذته حتى يستفرغ ما عندهم من المادة العلمية، فكان يأخذ كل يوم ثلاثة عشر درسًا في العلوم المختلفة كالتفسير وعلومه والحديث وعلومه والفقه وأصوله والمعاني والبيان والعروض والنحو والصرف والمنطق والجدل، وكان يلقيها على طلبة العلم الذين يفدون إليه، وتصدر للإفتاء والتدريس وهو في سن العشرين من عمره، ووصل إلى مرتبة الاجتهاد وهو دون الثلاثين من عمره، وهذا لم يحصل لمعاصريه، ولا لشيوخه، وهو لا يزال في طور طلب العلم، حيث كانت ترد عليه الفتاوى من كل ربوع اليمن فيفتي بها وهو في هذا السن الصغير، وكان لا يأخذ على الفتوى أجرًا، فإذا عوتب على ذلك قال: وأنا أخذت العلم بلا ثمن فأريد إنفاقه كذلك[9]، وكل ذلك أهله ليكون من العلماء المجتهدين ومن جهابذة نقاد الحديث، بدليل انتشار مؤلفاته الحديثية في جميع حواضر العالم الإسلامي، بل عُدّ في تعداد المكثرين في التصنيف أمثال: ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وخاصة في علم الحديث ومعرفة رجاله، وكذا معرفته بعلم الجرح والتعديل، كما كان لنشره لعلم الحديث في الديار اليمنية أثر كبير في التمسك بالسنة النبوية ودراستها وروايتها، وقد سار على نهج من سبقه من العلماء الذين نشروا علم الحديث وأحيوا السنة في بلاد اليمن[10].

2. دعوته إلى الاجتهاد:

لقد جدد الإمام الشوكاني الدعوة للاجتهاد وخاض المعارك العلمية مع المقلدين والمتعصبين بلسانه وقلمه، يذم التقليد وينعى بالمقلدين بقعودهم عن الاجتهاد ويصفهم بالخذلان بسبب تعصبهم لآراء الرجال من أصحاب المذاهب والعكوف على المتون والمختصرات من أقوال الرجال ورفض السنة الصحيحة، كما اتهم بعضهم بالخذلان والجبن عن المجاهرة بالحق مما أدى ذلك عند المقلدين أن أبطلوا وعطلوا كثيرًا من أحكام الشريعة،

ويصف الشوكاني هذا الأمر بأنه من أعظم المصائب التي أصيب بها الدين الإسلامي، وأنه سبب البلاء والنقمة، وهذا ما جعله يؤلف كتابًا يرد به على المقلدة أسماه بـ(القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد)، وبين فيه شروط الاجتهاد[11].

ثالثًا: شيوخه:

ما كان الأوائل يعتدُّون بعلم عالم حتى يعرفوا شيوخه؛ لأن الشيوخ نسب العلم والعلماء، ولقد تلقى الإمام الشوكاني العلم سماعًا ورواية عن جُلَّة العلماء، فمنهم من أخذ عنه علم اللغة، ومنهم من درس على يديه الفقه وأصوله، ومنهم من درّسه الحديث وعلومه، ومنهم من حدّثه به مسلسلاً بالأولية شفاهةً، ومنهم من كان يقرئه الحديث أو الكتاب ويرويه عنه، لقد كان مكثرًا من الشيوخ حتى أنه ترجم لشيوخه في معجم خاص أسماه" الإعلام بالمشائخ الأعلام والتلامذة الكرام"، وأيضًا في كتابه" البدر الطالع"، ونظرًا لكثرة عدد شيوخه وصعوبة الترجمة لهم، سأكتفي بالترجمة للبعض منهم وتحديدًا الذين كان لهم الأثر الكبير في تكوين شخصيته العلمية والحديثية؛ لأن المقام لا يتسع للترجمة لكل شيوخه، فمن هؤلاء الشيوخ:

1. أحمد بن علي عامر الحدائي: قرأ عليه الشوكاني في الفقه والفرائض، ووصفه بالصدق والأمانة والزهد والمتانة في الدين (ت 1197هـ).

2. أحمد بن محمد الحرازي شيخ الفروع غير مدافع: لازمة الشوكاني في الفقه ثلاث عشرة سنة وقرأ عليه الفرائض ووصفه بالعلم والتقوى وحسن الخلق ورجاحة العقل وجودة التصوير(ت1227هـ).

3. السيد إسماعيل بن الحسن بن أحمد: شيخ الشوكاني في العربية وامتدحه بما هو أهله(ت 1206هـ).

4. صديق علي المزجاجي العلامة الحنفي: شيخ الشوكاني بالإجازة في الحديث وغيره(ت1209هـ).

5. عبدالرحمن بن الحسن الأكوع: شيخ الفروع ومحققها: شيخ الشوكاني في الفروع (ت 1206هـ).

6. عبدالقادر بن أحمد شرف الدين: شيخه الكبير العلامة المجتهد المطلق في كل الفنون كما وصفه تلميذه الشوكاني وله ثبت كبير في شيوخه بمكة والمدينة المنورة وغيرها، وله من المؤلفات الحافلة، وهو حفيد الإمام المهدي صاحب البحر الزخار، وقد قرأ عليه الشوكاني في مختلف الفنون من الحديث ومصطلحه، والتفسير وغير ذلك، وبه تخرج الشوكاني، ارتحل إلى مكة والمدينة وأخذ الحديث وجاور، قال الشوكاني: لم أر مثل نفسه، ولا رأيت مثله(ت1207هـ).

7. العلامة عبدالله بن إسماعيل النهمي: قرأ عليه الشوكاني النحو والصرف والمنطق والحديث والأصول ووصفه تلميذه الشوكاني: بالكرم وحسن الخلق، ثم كان من جملة الذين نقموا على الشوكاني وألف رسالة في الرد على رسالته إرشاد الغبي سالفة الذكر(ت 1228هـ).

8. العلامة علي بن إبراهيم بن علي عامر الشهيد: شيخ الشوكاني في البخاري، قال الشوكاني عنه: كان إمامًا في جميع العلوم محققًا لكل فن ذا سكينة ووقار قل أن يوجد له نظير (ت 1207هـ).

9. علي بن محمد الشوكاني والده، وقد سبق لنا ذكر عنايته بولده (ت 1211هـ).

10. القاسم بن يحيى الخولاني، قال تلميذه الشوكاني عنه: شيخنا الأكبر لازمته وانتفعت به في أوائل الطلب في النحو والصرف والمنطق والبلاغة والأصول والمصطلح (ت1209هـ).

11. يحيى بن محمد الحوثي: شيخ الشوكاني في الفرائض والحساب والضرب والمساحة، قال تلميذه الشوكاني عنه: فاق في ذلك أهل عصره، وتفرد به ولم يشاركه في ذلك أحد (ت1247هـ)[12].

رابعًا: مهنته ووظائفه:

1- توليه القضاء في عهد الإمام المنصور بالله علي بن الإمام المهدي، وما تلاه من الأئمة في عصره:

القضاء في أيام الإمام الشوكاني يعدُّ من أعلى المناصب في الدولة فلا يتقلده؛ إلا من توفرت فيه الشروط التي حددها الفقهاء لتولي هذا المنصب، وقد تولى منصب القضاء في عام 1209هـ، في عهد الإمام المنصور بالله علي ابن المهدي عباس(ت1224هـ)، وقد كان قبل أن يتولى

القضاء كما قال: مشغولاً في علوم الاجتهاد والإفتاء والتصنيف مبتعدًا عن ولاة الأمور لا يتصل بأحد منهم كائنًا من كان، ولم يشعر إلاّ بطلب الخليفة له بعد موت القاضي السابق بنحو أسبوع حيث أمره الخليفة بتولي القضاء، ويذكر الشوكاني أنه تردد كثيرًا، ولكنه وجد إلحاحًا من كبار العلماء والأعيان وأجمعوا على أن الإجابة واجبة وأنهم يخشون أن يدخل هذا المنصب من لا يوثق بدينه وعلمه، وقد رأى في توليه القضاء فرصة سانحة لنشر السنة وإماتة البدعة وترك التقليد الأعمى بلا دليل ولا برهان، مستفيدًا من هذا المنصب ومستعينًا به[13].

2- توليه الوزارة في عهد الإمام المنصور بالله علي بن الإمام المهدي، وما تلاه من الأئمة في عصره:

أسند إلى الإمام الشوكاني الوزارة إلى جانب القضاء، حيث كان يقوم بالمكاتبات والمرسلات التي تحصل بين الأئمة في اليمن مع غيرهم من الملوك والرؤساء في العالم الإسلامي، فقد تولى المكاتبة بين شريف مكة وبين الإمام المنصور وغيرهم من الأئمة في عصره، كما عاصر الشوكاني الدعوة الوهابية في شمال الجزيرة وحصلت بينه وبين أنصارها الرسائل، وكان مرجع الخاصة والعامة ومنه يأخذ الرأي والمشورة فيما يحدث للدولة من أحداث وكوارث وما ينوب الأئمة من أمور الدولة فكان المرجع والمستشار العام للأئمة في جميع القضايا التي تخص شؤون الدولة الداخلية والخارجية [14].

المطلب الثالث: مكانته العلمية وأقوال العلماء في توثيقه والثناء عليه ووفاته.

أولاً: آثاره العلمية:

كان الإمام الشوكاني من عشاق العلم المشغوفين بكثرة الاطلاع، الدؤوبين على التأليف والدراسة والبحث، ونتيجة لذلك نبغ في علوم ومعارف كثيرة، كاللغة وعلومها، والحديث وعلومه، والتفسير وعلومه، والفقه وأصوله، والبيان والمنطق، وبعد أن تشبع بهذه العلوم تكونت له حصيلة علمية كبيرة، كانت لها الآثار الواضحة، والنفع العظيم في العصر الذي عاش فيه، وفي العصور التالية على حدٍّ سواء، وذلك من خلال طريقين اثنتين هما: الطريقة الأول: التلاميذ، والطريقة الثاني: المؤلفات والمصنفات.

أولاً: تلاميذه:

بلغ الإمام الشوكاني منزلة رفيعة، ودرجة عالية لدي تلاميذته، وأصبح منهلاً عذباً للثقافة الإسلامية وغيرها من العلوم، وليس غريبًا أن يلتف طلاب العلم حوله، يرشف كل منهم من ينابيعه الصافية، ويغترفون من فنون وعلوم إمام عصرهم، وهذا شأن المنهل العذب والماء الصافي أن يكثر رواده ومريدوه، ولا تقل أهمية التلاميذ عن تأليف الكتب، وتلاميذه كثيرون، ونظرًا لكثرة عددهم وصعوبة الترجمة لهم، فإننا سوف نذكر مجموعة من مشاهيرهم استغناءً بهم عمن عداهم وخصوصًا الذين صحبوا الشوكاني، أو لازموه وظهر أثره العلمي في شخصيتهم، وقد رتبناهم حسب حروف المعجم منهم:

1.أحمد بن حسين الوزان الصنعاني: سمع من الشوكاني الصحيحين والسنن والكشاف والكثير من مؤلفاته، كنيل الأوطار وغيره، وقد وصفه شيخه الشوكاني بجودة الشعر وحسن الأدب (ت1138هـ)[15].

2.أحمد بن حسين بن المتوكل: قرأ على الشوكاني في النحو والصرف والمعاني والبيان ونيل الأوطار، ولم أقف على وفاته؛ إلا أن الشجني ذكر أنه استمر في الأخذ عن الشوكاني إلى سنة(ت242 هـ)[16].

3.أحمد بن زيد بن عبد الله الكبسي: قرأ على الشوكاني في النحو والصرف والمعاني والبيان والأصول وحواشي الكشاف ونيل الأوطار وغير ذلك (ت 1271هـ) [17]..

4.أحمد بن علي بن محسن: قرأ على الشوكاني في النحو والصرف والمعاني والبيان والحديث والتفسير، ووصفه شيخه الشوكاني بأنه كان مهتمًا بالسنة رافضًا للتقليد، ثم كان بينه وبين الشوكاني منافرة بسبب تأليف الشوكاني رسالة في الفرقة الناجية، حيث خالف بعض مدعي تعيينها (ت 1223هـ).

5.أحمد بن يوسف الرباعي: قرأ على الشوكاني في السنن والصحاح والأحكام، ووصفه الشوكاني بالعفة والزهد والقناعة والديانة والصدق، لم أقف على وفاته.

6. إسماعيل بن إبراهيم المهدي: قال الشوكاني أخذ عني في الفقه والأصول والحديث (ت 1227هـ).

7. الحسن بن محمد السحولي حاكم تعز: قرأ على الشوكاني الحديث والفقه وفي العربية والأصول وبعض مؤلفاته، ووصفه شيخه الشوكاني بلطف الشمائل ورقة الطبع وكرم الأخلاق (ت1224هـ).

8. الحسين بن محمد العنسي: قرأ على الشوكاني في النحو والصرف والمنطق والمعاني والأصول وبعض مؤلفاته، ووصفه بأنه قليل النظير في فهم الدقائق وحسن التصور وقوة الإدراك (ت5 123هـ)[18].

9. عبدالحميد بن أحمد بن محمد قاطن الصنعاني: قرأ على الشوكاني الحديث والتفسير وبعض مؤلفاته، وبلغ الذروة في التحقيق والإتقان مع حسن سمت ووقور عقل وجودة فهم، لم أقف على وفاته[19].

10. عبدالرحمن بن يحيى الآنسي: قرأ على الشوكاني وغيره وفاق أقرانه في عدة فنون وتبادل مع شيخه الشوكاني الرسائل العلمية المفيدة، منها الرسالة المسماة النشر في الرسائل العشر(ت 1250هـ)[20].

11. عبدالله بن عامر الحوثي الصنعاني: قرأ على الشوكاني في الفقه والحديث، وله عناية بمؤلفات شيخه الشوكاني، لم أقف على وفاته[21].

12. علي بن محمد الشوكاني نجل الإمام الشوكاني: سمع على والده الحديث والتفسير، ونيل الأوطار والسيل الجرار، وفتح القدير (ت 1250هـ)[22].

13. الفقيه لطف الله بن أحمد جحاف الصنعاني: أخذ العلم عن أعيان علماء عصره ولازم الشوكاني دهرًا طويلاً وقرأ عليه في النحو والصرف، والمنطق، والبيان، والمعاني، والأصول، والحديث، وصنف الرسائل المفيدة، وتقيد بالدليل ورفض التقليد(ت 1223هـ)[23].

14. القاضي محمد بن حسن الشجني الذماري: درس على علماء بلده بذمار ثم انتقل إلى صنعاء ودرس على شيخه الشوكاني واختص به وأجازه إجازة عامة وكان يعظم شيخه وألف بعنايته كتابه التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار، قسمه إلى ثلاثة أقسام:

1. حياة شيخه الشوكاني وبعض مؤلفاته.

2. تراجم بعض مشائخه.

3. تراجم تلامذته. وكان أديبًا بليغًا مترسلاً شاعرًا (ت1286هـ)[24].

15. الحافظ الرحالة محمد بن عابد السندي: سكن صنعاء مدة طويلة، وحج منها ست مرات، وقرأ على الشوكاني في عدة فنون ولازمه وكان يقول: طفت البلاد وأكثر الآفاق فلم أر مثل علماء صنعاء في التحقيق لعلوم الحديث والتحري للعمل بما صح به النص(ت 1257هـ)، بالمدينة المنورة[25].

16. محمد بن عز الدين النعمي الحسني التهامي: ارتحل إلى صنعاء لطلب العلم فقرأ على جمع من العلماء وأخذ عن الشوكاني في النحو والصرف، والفروع، والحديث، والفقه حتى صار يشار إليه بالبنان وتولى القضاء الأكبر للشريف حمود بن محمد بأبي عريش حتى توفي (ت1232هـ)[26].

ثانيًا: علومه ومؤلفاته:

امتاز الإمام الشوكاني منذ صغره، بحب العلم، والاطلاع الدائم، والقراءة الكثيرة، ولا شك في أن هذه العوامل وغيرها كان لها دور كبير، وثمار طيبة كان نتاجها أن أثمرت ثروة ضخمة، وأنتجت مؤلفات جليلة تربو على سبعة وعشرين ومائتين كتابًا ما بين مشروح ومطبوع ومخطوط في جميع التخصصات، ناهيك عن الكثير من مؤلفاته المخطوطة المفقودة والتي لا زالت حبيسة دور الكتب اليمنية، اعتنى الباحثون والمحققون بذكرها، وكان على رأسهم تلميذه محمد بن الحسن الشجني الذماري في كتابه: " التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار"، وكذا ما ذكره الغماري في كتابه: " الإمام الشوكاني مفسرًا"، حيث خصه بفصل سماه " فصل في ذكر مؤلفاته " كما ذكرها صاحب الترجمة في كتابه " البدر الطالع"، وقد بلغت مؤلفاته الحديثية حوالى (120) مؤلفًا حديثيًا ما بين مطبوع ومخطوط، سوف نكتفي بذكر بعضٍ منها، وعلى

وجه الخصوص المؤلفات الحديثية المشهورة منها، قمنا بترتيبها حسب حروف المعجم:

أولاً: مؤلفاته الحديثية المخطوطة:

1. الأبحاث الوضعية في الكلام على حديث" الدنيا رأس كل خطيئة".
2. إتحاف المهرة في الكلام على حديث" لا عدو ولا طير".
3. إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي.
4. بحث في حديث (الدنيا ملعونة).
5. بحث في الكلام على الجهر بالبسملة.
6. بحث في حديث (إنما الأعمال بالنيات).
7. بحث في شرح حديث (دين الله أحق أن يقضى).
8. بحث في شرح حديث (الصوم لي وأنا أجزي به).
9. بحث بالأحاديث الواردة في التسبيح.
10. بحث في الكلام على حديث (إذا اجتهد المجتهد فأصاب...إلخ).
11. بحث في شرح حديث (بني الإسلام على خمس..إلخ).
12. جواب سؤال عن حديث (الأنبياء أحياء في قبورهم).
13. جواب سؤال عن فوائد الأحاديث الواردة في فضائل القرآن وسور وآيات منه.
14. رفع البأس عن حديث (النفس والهم والوسواس).
15. القول المقبول في رد خبر المجهول من غير صحابة الرسول.
16. كشف الزين عن حديث ذي اليدين.
17. مجموع أسانيد الإمام الشوكاني.
18. نثر الجوهر في شرح حديث أبي ذر.

ثانيًا: مؤلفاته الحديثية المطبوعة:

1. إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، طبع بحيدر آباد عام (1328هـ).
1. أدب الطلب ومنتهى الأدب، تحقيق ونشر مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء عام (1979م).
2. إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، تحقيق د. إبراهيم جلال، طبعة دار النهضة العربية، مصر، عام (1395هـ).
3. إرشاد السائل إلى دليل المسائل، طبعة دار النهضة العربية، مصر، عام (1395هـ).
4. الإعلام بالمشائخ الأعلام والتلامذة الكرام، معجم لشيوخه، طبع بحيدر آباد عام (1328هـ).
5. أمناء الشريعة، مجموع رسائل الإمام الشوكاني، تحقيق د. إبراهيم جلال، طبعة دار النهضة، بيروت.
6. البدر الطالع، تحقيق محمد حسن حلاّق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 2 (1429هـ 2008م).
7. بحث في محبة الله، طبعة دار النهضة العربية، مصر، عام (1395هـ).
8. تحفة الذاكرين شرح (عدة الحصن الحصين)، طباعة مصطفى الحلبي سنة (1350هـ).
9. تنبيه الأفاضل على ما ورد من زيادة العمر ونقصه من الدلائل، ط، دار النهضة، مصر (1395هـ).
10. تنبيه الأعلام على تفسير المتشابه بين الحلال والحرام، مطبعة المعاهد، مصر، سنة (1340هـ).
11. در السحابة في مناقب القرابة والصحابة، تحقيق د.حسين عبدالله العمري، ط المطبعة العلمية بدمشق.
13. الدواء العاجل في دفع العدو الصائل، المطبعة المنيرية سنة (1343هـ).
14. رفع الريبة فيما يجوز ولا يجوز من الغيبة، المطبعة المنيرية سنة (1342هـ).
15. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبدالرحمن يحيى العلمي، مطبعة السنة المحمدية، مصر (1380هـ).
16. قطر الولي على حديث الولي، تحقيق د. إبراهيم جلال، طبعة دار الكتب الحديثة سنة(1395هـ).
17. القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، المطبعة المنيرية سنة (1348هـ)، وله طبعات أخرى.
18. نزل من اتقى بكشف أحوال المنتقى (مختصر نيل الأوطار)، طبع بالهند سنة (1197هـ- 1927م).
19. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، طبعة دار الجيل، بيروت، عام (1973م)، وله طبعات أخرى[27].

ثالثًا: أقوال الأئمة في توثقيه وبيان مكانته العلمية:

إن آثار ومناقب هذا الإمام أكبر من أن تحصى أو يتم التعبير عنها في هذه العجالة بعدد قليل من الأسطر؛ لأن الأئمة والمحدثين وأصحاب التراجم من شيوخه وتلاميذه، ومعاصريه، قد نعتوه بنعوت كثيرة في مؤلفاتهم وتراجمهم، وسجلوا ذلك في شهادات حررها وحفظها التاريخ لكل من جاء بعده، وهاك طائفة من الشهادات التي أدلي بها هؤلاء الأعلام: فما قاله تلميذه لطف الله جحاف: " شيخنا العلامة المحقق في المعقول والمنقول الجهبذ المجتهد"[28]، ويقول إبراهيم الحوثي في " نفحات العنبر " فيما ذكره عنه الغماري حين قال: " زعيم أرباب التأويل سمع وجمع وصنف وأطرب الأسماع بالفتوى وصنف، وحدَّث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه في البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير..."[29]، وقال عنه كحالة: " مفسر محدث، فقيه أصولي مؤرخ أديب نحوي منطقي متكلم حكيم صارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع الناس بها بعد وفاته، وتفسيره فتح القدير، وكتاب نيل الأوطار في الحديث من خير ما أخرجه للناس"[30]، ويقول الغماري: "يعتبر الشوكاني مؤرخًا لأعيان اليمن وغرره في الحقبة ما بين نهاية القرن السادس إلي نهاية النصف الأول من القرن الثالث عشر ترجم فيها للأعيان ولم يشذ عنه إلا القليل باختصار غير مخل وأسلوب غير ممل فأعطانا بذلك صورة واضحة عن حالة الكثير ممن كنا نجهل الكثير عنهم، كما يعتبر خاتمة المفسرين الذين جمعوا بين الدراية والرواية سبق من قبله وأتعب من بعده حتى صار فتح القدير ونيل الأوطار معتمدًا في الجامعات والمكتبات في البلاد العربية والإسلامية ومنتجع الشباب المسلم"[31]، وقال في موضع آخر: " الشوكاني علم من أعلام الفكر الإسلامي الذين أسهموا في خدمة الفكر الإسلامي وتوجيه الدعوة إلي الإسلام في مسارها الصحيح ومن الذين أسهموا في أكثر صنوف العلم والبحث والدرس وتأليف الرسائل والكتب"[32]، ويقول إبراهيم رقيده: " الإمام الشوكاني يعتبر إمامًا فذًا متميزًا بلون فكره، وتحرر عقله، وسعة علمه، وكثرة ممارسته للتدريس والفتوى ولقاء العلماء وتربية الطلاب، وبغزارة إنتاجه وتنوعه، ودلالته على جرأته واجتهاده الذي وصف به نفسه فنسبها إلي الاجتهاد المطلق في ترجمته لحياته، ومارسه في كتاباته..." [33].

رابعًا: وفاته:

توفي الإمام الشوكاني في عام 1250هـ، عن 77عامًا، كان جلها مفعمًا بالخير والعلم والجهاد والدعوة إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة والتمسك بهما، وقد فقدت اليمن بموته؛ بل والعالم الإسلامي علمًا من أعلام المسلمين وواحدًا من عظمائها وعبقريًا فذًا من عباقرتها المحدثين وفقهائها المجددين[34].

المبحث الثاني: موقف الإمام الشوكاني من الأسانيد والمتون المتعددة المتباينة.

أود ابتداءً أن أشير إلى أن الإمام الشوكاني قد وافق المحدثين في أكثر ما قالوه في تحديدهم لقواعد الرواية وسلك نهجهم في تلك القضايا، فهو مثلهم في تحديده لشروط الرواية، وما ينبغي أن يوصف به الراوي، وفي تقسيم المرويات الحديثية من حيث عدد رواتها، وقبولها وردها، وموافقته لهم فيما أصدروه من أحكام على هذه المرويات صحة وضعفًا بالاعتبارات ذاتها، إضافة إلى قضايا حديثيه أخرى تتعلق بعلوم الحديث رواية ودراية، وقد شاركهم و وافقهم في أكثر القضايا، ولعل من أهمها القضايا التالية:

المطلب الأول: موقفه من علم الحديث رواية ودراية.

إن المتتبع للسيرة الذاتية والحياة العلمية للإمام الشوكاني يجد أنه من كبار المحدثين غير أن نبوغه في كثير من العلوم ربما أوحت بنبوغه بعلم دون آخر؛ بل ربما تبادر لأذهان البعض أنه قد أبدع في الفقه ولم يبدع في علم الحديث أو غيره من العلوم والمعارف الأخرى وخاصة أنه من مجددي الدعوة للاجتهاد وعلم من أعلامها الداعين إلي ترك التقليد وأخذ الأحكام اجتهادًا من الكتاب والسنة، كما أن له كتبًا كثيرة في الفقه مشهورة ذاع صيتها وبلغت شهرتها جميع حواضر العالم الإسلامي، ولعل نبوغه في كثير من العلوم جعل كل أصحاب علم من العلوم التي نبغ فيها ينتصرون لعلمهم فعدّه الفقهاء فقيهًا والأصوليون أصوليًا

والمحدثون محدثًا والمفسرون مفسرًا والمؤرخون مؤرخًا والأدباء أديبًا والمفكرون مفكرًا والمتكلمون متكلمًا والتربويون تربويًا، فكل واحدٍ ادعى ضلوعه بعلم من هذه العلوم كان معه حق فيما ادعاه، وهذه حقيقة لا ينكرها أحد اطلع على حياته العلمية وقد أبان عنها وهو يتحدث عن تفرغه لتدريس طلابه حيث يقول: أنهم كانوا يأخذون عنه كل يوم زيادة على عشرة دروس في فنون العلم المتعددة كالحديث والتفسير والفقه والأصول والمعاني والبيان والمنطق[35]، ولا غرو إن رأينا بعض أصحاب التراجم والطبقات يعرف به فيقول: مفسر محدث، فقيه أصولي مؤرخ أديب نحوي منطقي متكلم[36]، وحسب علمي أن هناك بعض الدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية قد تناولت بعض الجوانب من علمه فمنهم من كتب عنه محدثًا وآخر كتب عنه فقيهًا وثالث كتب عنه مفسرًا ورابع كتب عنه مفكرًا وخامس كتب عنه تربويًا وغير ذلك من الدراسات والبحوث العلمية التي عملت عنه.

وكل ما كتب عنه وقيل فيه من نعوت متعددة لم يقلل من مكانته بين مصاف المحدثين بل أزعم أنه لم يكن في مقام المحدثين دون كبارهم فهو إمام في الحديث وعلومه عالم به وهو أول ما اشتغل به من العلوم وهذا ما أكده كل من عاصره من علماء بلده حيث يقول فيه إبراهيم الحوثي في" نفحات العنبر" فيما ذكره عنه الغماري حين قال: ".. .انتهت إليه رئاسة العلم في الحديث والتفسير والأصول والفروع والتاريخ ومعرفة الرجال وحال الأسانيد في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل وغير ذلك"[37]، وقال عن كتابه الكتاني: " نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار" فإنه غاية في جمع الطرق واستقصائها "[38]، وقال فيه الغماري: " يعتبر الشوكاني محدث القرن الثالث عشر غير منازع وبخاصة كتابه نيل الأوطار لما أودع فيه من فقه الحديث وعلومه وما حشد فيه من الشواهد الدرر والشوارد الغرر"[39]' وقال فيه أيضًا: " ألف الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة واستدرك على ابن الجوزي والسيوطي وابن عراق كثيرًا مما فاتهم ونبه على أوهامهم في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع"[40]، وقال فيه محمد ابن علي الأكوع: " إن معطياته جسيمة وضخمة وفي ذروة الجودة والكمال والإتقان ... فهو لم يبخل عن التأليف في شتى العلوم المعروفة لذلك التاريخ"[41]، كما أكد كل من ترجم له من أن اهتمامه بالحديث كان في سن مبكر، وبذلك يكون قد جمع بين علمين عظيمين، يكمل كل منهما الآخر وهذا لم يتيسر؛ إلا للجهابذة من العلماء فلم يكن همه محصورًا في رواية الحديث وعلومه وحسب كما هو شأن كثير من أهل الحديث، ولا في استنباط الأحكام الشرعية من غير دراية بصحة الدليل كما هو شأن كثير من الفقهاء، فكل ذلك أتاح له خدمة الحديث النبوي والفقه الإسلامي معًا على نحو أوسع وأشمل، فكان كالإمام أحمد بن حنبل، والإمام البخاري وغيرهم من كبار المحدثين.

لقد ساعد الإمام الشوكاني على ذلك أمور كثيرة، شخصية وعائلة وبيئية، حيث كان للحياة العلمية السائدة في عصره، من توفر العلماء والمكتبات العلمية أثر كبير، في وقت كان للحديث النبوي فيه آنذاك في اليمن شأن كبير كما هو واضح في كثرة الترحال لعلماء الحديث آنذاك، وظهور الجهابذة منهم، وخاصة في القرنين الثالث والرابع، حيث كانت اليمن مركزًا من مراكز الحديث النبوي الشريف وقلعة من قلاع السنة المطهرة لكبار المحدثين كما أن اليمن كانت في نهضة علمية كبرى في جميع الفنون منذ القرن الثالث الهجري إلى عصر الشوكاني، ثم إن قناعته بأهمية الحديث النبوي كدليل شرعي، واعتماده عليه في استنباط الأحكام، دفعه إلى الاعتناء به عناية بالغة، إذ اعتبر ذلك في حد ذاته صيانة للحديث النبوي من عبث العابثين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، وأكبر دليل على ذلك حرصه على سماع الحديث قبل غيره من العلوم الأخرى، وتردده على كبار المحدثين، وكثرة مصنفاته في الحديث وعلومه والتي تدلل على تضلعه وسعة درايته فيه، من هنا يمكننا القول بأن الشوكاني يعدُّ علمًا من أعلام الحديث ورائدًا من رواده، وأحد الذين أسهموا في سبيل خدمه الحديث وحمايته.

المطلب الثاني: موقفه من تعدد الرواة مع اختلافهم بالزيادة والنقصان:

وذلك بأن يروي الحديث جماعة من الرواة ويزيد بعضهم في الحديث زيادة ليست في رواية الآخرين سواء في السند أو في المتن[42]، وتنقسم هذه الزيادة بحسب الرواة إلي قسمين:

*الزيادة من الضعفاء: فلا يُعتَدُّ بها ولا يلتفت إليها، وهذا ما يفهم من قول الخطيب: إن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويًا عدلاً حافظًا ومتقنًا ضابطًا [43].

*الزيادة من الثقات: وقد اهتم بها العلماء وأولوها عناية كبيرة وفصلوا أحكامها في السند والمتن:

أولاً: الزيادة في السند: وذلك بأن يروي أحدهم الحديث موصلاً وبعضهم يرويه منقطعًا أو مرسلاً، أو أن يرويه بعضهم مرفوعًا، ويرويه بعضهم موقوفًا. وقد اختلف علماء الحديث في حكمهم في هذه المسألة، فمنهم من قال: إن الحكم للمرسل، وحكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث، وحكي عن بعضهم أن الحكم للأحفظ، فإذا كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله، وحكي عن بعضهم أن الحكم للأكثر فإذا كان عدد الذين أرسلوه أكثر من عدد الذين وصلوه فالحكم لهم، والصحيح الذي عليه المحققون من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إن الحكم لمن رواه موصلاً ومرفوعًا من الثقات الضابطين الذين يعتمد على حفظهم، وعلى هذا الخطيب وابن الصلاح والسيوطي وغيرهم، ووجه هذا القول أن زيادة الثقة بالوصل والرفع فيها زيادة علم فقدمت على الإرسال والانقطاع؛ لأن فيهما نقصًا في الحفظ لما جبل عليه الإنسان من النسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، ولعل المرسل أيضًا مسند عنه الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلاّ أنهم أرسلوه لغرض من الأغراض[44].

هذه مذاهب النقاد في ذلك، ومن يرقب صنيع الإمام الشوكاني يرى أنه يأخذ بالقول الذي ذهب إليه الكثير من المحققين من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن الحكم لمن رواه موصلاً ومرفوعًا من الثقات الضابطين الذين يعتمد على حفظهم، **ومن أمثلة ما ترجَّح وصله ورفعه، على إرساله** عند الشوكاني، قوله: عن ابن عباس: "أن جارية بكرًا أتت رسول الله ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ"[45]، ورواه الدار قطني أيضًا عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً وذكر أنه أصح[46]، قال الشوكاني: قال الحافظ: ورجاله ثقات وأعل بالإرسال وبتفرد جرير بن حازم، عن أيوب وبتفرد حسين، عن جرير، وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولاً، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي، عن زيد بن حباب، عن أيوب موصولاً، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء، وعن الثاني: بأن جريرًا توبع عن أيوب كما ترى، وعن الثالث: أن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد، عن جرير، وانفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها ممن غير كفء[47]، **ومثال ما ترجح رفعه على إرساله، قوله**: عن أبي سعيد ﷺ قال: قال: رسول الله ﷺ: "لا تحل الصدقة لغني؛ إلا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جار والحاصل يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك"[48]، وفي لفظ: "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة لعامل عليها أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه بها فأهدى منها لغني"[49]، وقد أعل بالإرسال لأنه رواه بعضهم عن عطاء ابن يسار عن النبي ﷺ ولكنه رواه الأكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة يتعين الأخذ بها[50]، **ويرجح الشوكاني ما ترجح رفعه لا ما ترجح وقفه، ومثاله: قوله**: عن ابن عمر عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"[51]، قال الشوكاني: قال في التلخيص: واختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أدري أيهما أصح – يعني- رواية يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن سالم، أو رواية إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم بغير واسطة الزهري لكن الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه، وقال الترمذي: الموقوف

أصح ونقل في العلل عن البخاري: أنه قال هو خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، وقال النسائي: الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه، وقال أحمد: ماله عندي ذلك الإسناد، وقال الحاكم في المستدرك: صحيح على شرط البخاري، وقال البيهقي: رواته ثقات؛ إلا أنه روي موقوفًا، وقال الخطابي: أسنده عبدالله بن أبي بكر والزيادة من الثقة مقبولة، وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة، قال الدار قطني: كلهم ثقات، وقد تقرر في الأصول وعلم الاصطلاح أن الرفع من الثقة زيادة مقبولة، وإنما قال ابن حزم: أن الاختلاف يزيد الخبر قوة لأن من رواه مرفوعًا فقد رواه موقوفًا باعتبار الطرق[52]، وقوله: عن فاطمة بنت قيس قالت: أتيتُ النبي ﷺ فقلت: إن زوجي فلانًا أرسل إلي بطلاق وإني سألت أهله النفقة والسكنى فأبوا علي قالوا يا رسول الله إنه أرسل إليها بثلاث تطليقات قالت: فقال: رسول الله ﷺ: " إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة "[53]، وفي لفظ: " إنما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى"[54]، الحديث تفرد برفعه مجالد ابن سعيد: وهو ضعيف، وقد تابعه في رفعه بعض الرواة قال في الفتح: ولكنه أضعف من مجالد، وهو في أكثر الروايات موقوف عليها والرفع زيادة يتعين قبولها[55].

ثانيًا: الزيادة في المتن: بأن يتفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هي مقبولة أم لا؟ فيه خلافٌ مشهور: فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردها أكثر المحدثين، ومن الناس من قال: إن اتحد مجلس السماع لم تقبل، وإن تعدد قُبلت، ومنهم من قال: تُقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوي، بخلاف ما إذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى، ومنهم من قال: إن كانت مخالفة في الحكم لما رواه الباقون لم تُقبل، وإلا قبلت، كما لو تفرد بالحديث كله، فإنه يقبل تفرده به إذا كان ثقة ضابطًا أو حافظًا، وقد حكى الخطيب على ذلك الإجماع[56]، ومذهب الشوكاني قبول زيادة الثقة التي تفرد بها الراوي إذا كان ثقة ضابطًا أوحافظًا، ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة، قوله: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعًا"[57]، ولأحمد ومسلم: "طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب"[58]، وعن عبدالله بن مغفل قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: "ما بالهم وبال الكلاب" ثم رخص: في كلب الصيد وكلب الغنم، وقال: "إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب"[59]، قوله: "أولاهن أو أخراهن" لفظ الترمذي، والبزار[60]، ولأبي داود: "السابعة بالتراب"[61]، وفي رواية صحيحة للشافعي: "أولاهن أو أخراهن بالتراب"[62]، والذي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الباب بلفظ: " وعفروه الثامنة بالتراب"، أصح من رواية: " إحداهن "، وقال ابن منده: إسناده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فتعين المصير إليها[63]، وقوله: عن ابن عمر قال: قام رجل فقال: يا رسول الله كيف صلاة الليل؟ فقال رسول الله ﷺ: "صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة"[64]، ولمسلم: " قيل لابن عمر ما مثنى مثنى؟ قال: يسلم في كل ركعتين... الحديث " رواه الجماعة [65]، زاد فيه الخمسة: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى"[66]، قال الشوكاني: وقد اختلف في زيادة قوله: "والنهار" فضعَّفها جماعة؛ لأنها من طريق علي البارقي الأزدي، عن ابن عمر: وهو ضعيف عند ابن معين، وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكروا فيه: " النهار"، وقد صححها ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال: رواتها ثقات[67]، وقال الخطابي: إن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل، وقال البيهقي: هذا حديث صحيح وعلى البارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة، وقد صححه البخاري لما سئل عنه، ثم روى ذلك بسنده إليه، قال: وقد روي عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر مرفوعًا بإسناد كلهم ثقات[68].

المطلب الثالث: موقفه من قول الصحابي من السنة كذا أو أمرنا بكذا هل يعد من الحديث عند الشوكاني؟

قبل الحديث عن منهج الشوكاني في تحديده لمفهوم الحديث ذاته، وتحديده لمراده من مصطلح الحديث في هذه القضية لابد لنا من استعراض أقوال العلماء والمحدثين حول قول الصحابي من السنة كذا أو أُمِرْنا بكذا أو نهينا عن كذا، هل هو من المرفوع المسند أم لا؟، وما هو موقف الشوكاني من هذه الأقوال؟ سوف نجمل أقوال العلماء والمحدثين في هذه القضية على النحو التالي:

1. **القول الأول:** ذهب إليه أكثر أهل العلم: أن قول الصحابي: "أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا"، من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث، ورجحه أبو عبدالله الحاكم، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح وغيرهم، وقالوا هو القول الصحيح وعليه جمهور العلماء [69].

2. **القول الثاني:** ذهب إليه أبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر الرازي، وابن حزم، حيث قالوا: لا يعد ذلك من الحديث المسند المرفوع، ولا ينبغي أن ينسب إلي النبي ﷺ مثل ذلك، لاحتمال أن يكون الأمر غير ذلك[70].

أما بالنسبة للإمام الشوكاني فقد وقف في هذه القضية موقف جمهور العلماء والمحدثين حيث اعتبر أن قول الصحابي: "أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا"، من نوع المسند والمرفوع، ومن الأدلة والشواهد التي تؤيد موافقته لما ذهب إليه جمهور العلماء وأصحاب الحديث ما يلي: قوله: عن الربيع بنت معوذ، قالت: أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرًا فليتم بقية يومه فكنا بعد ذلك نصومه و نُصوِّمه صبياننا الصغار منهم ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فإذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناها إياه حتى يكون عند الإفطار أخرجاه، قال البخاري: وقال عمر لنشوان في رمضان ويلك وصبياننا صيام وضربه"[71]، قال الإمام الشوكاني: قال الحافظ: وإسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعل النبي ﷺ لم يعلم بذلك ويبعد أن يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة متكررة في السنة، مع أن الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم إلى سؤالهم إياه عن الأحكام مع أن هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه[72]، وقوله: والحق أن قول الصحابي من السنة ينصرف إلى سنة الرسول ﷺ وقد صرح هذان الصحابيان بأن الإفطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة[73]، وقوله: أمر بلال: هو في معظم الروايات على البناء للمفعول، وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والمختار عند محققي الطائفتين أنها تقتضيه لأن الظاهر أن المراد بالآمر من له الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول لا سيما في أمور العبادة فإنها إنما تؤخذ عن توقيف[74]، وقوله: عن ابن عباس قال: "من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج"، فإن هذه الصيغة لها حكم الرفع [75].

المطلب الرابع: منهجه في قبول زيادة العدل سواء انفرد بها أو شاركه آخرون:

اختلف العلماء والمحدثون في هذه المسألة على أقوال: قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: "زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها" قال الخطيب: ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصانًا من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت، أو زيادة لا توجب ذلك، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصًا ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة، وقال فريق: ممن قبل زيادة العدل الذي ينفرد بها إنما يجب قبولها إذا أفادت حكمًا يتعلق بها، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا، وقال آخرون: يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى، وقال قوم من أصحاب الحديث: زيادة الثقة إذا انفرد مقبولة ما لم يروها معه الحفاظ وترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضًا لها، والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظًا ومتقنًا ضابطًا[76].

ومذهب الإمام الشوكاني قبول زيادة العدل الثقة التي انفرد بها الراوي إذا كان ثقة ضابطًا أو حافظًا، سواء انفرد بها أو شاركه آخرون، **ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة، قوله:** عن إسحاق بن يوسف، قال حدثنا شريك، عن محمد بن عبدالرحمن عن عطاء، عن ابن عباس قال سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب فقال: " إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة"، رواه الدار قطني وقال: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك"[77]، وقال الشوكاني: وهذا لا يضر؛ لأن إسحاق إمام مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته[78]، وقوله: عن ابن عباس: " أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة، قال: من شبرمة ؟ قال: أخ لي أو قريب لي قال: "حججت عن نفسك "قال: لا؟ قال: "حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة"[79]، قال الشوكاني، قال: البيهقي: إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه، وقد روي موقوفًا والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق ثقة، وقال الشوكاني: وهي ههنا كذلك؛ لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان، قال الحافظ: وهو ثقة محتج به في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الأنصاري...[80].

المطلب الخامس: منهجه في قبول خبر الواحد العدل.

ذهب جمهور العلماء والمحدثون: إلى أن خبر الواحد العدل لا يثبت القطع بصحة الحديث، وإنما يثبت القطع بصحة الحديث المتواتر، أو المحتف بالقرائن، أما خبر الواحد فالأمر فيه محمول على غلبة الظن، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وذهب ابن حزم إلى أن خبر الواحد العدل يورث القطع بصحة الحديث[81]، فيا ترى ما المنهج الذي اتبعه الإمام الشوكاني في قبول خبر الواحد العدل ؟

إن المتتبع لمنهج الشوكاني في هذه القضية يجد أنه قد وافق جمهور العلماء والمحدثين في أن خبر الواحد العدل لا يثبت القطع بصحة الحديث، وإنما يثبت القطع بصحة الحديث المتواتر، أو المحتف بالقرائن، أما خبر الواحد فالأمر فيه محمول على غلبة الظن، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، ومثال ذلك، قول الشوكاني: وقوله: " فلا تسأل عنه غيره"، قال الحافظ: أي لقوة الوثوق بنقله ففيه دليل على الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة وقد تفيد العلم عند بعضهم دون الآخر وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع[82]، وقوله: "ومنها جواز نسخ الثابت بطريق العلم والقطع بخبر الواحد وتقريره أن النبي لم ينكر على أهل قباء عملهم بخبر الواحد، وأجيب عن ذلك: بأن الخبر المذكور احتف بالقرائن والمقدمات التي أفادت القطع لكونه في زمن تقلب وجهه في السماء ليحول إلى جهة الكعبة وقد عرفت منه الأنصار ذلك بملازمتهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما فاجأهم الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه، وقوله: ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال: وهو حجة في قبول أخبار الآحاد وذلك؛ لأنه أجمع عليه الذين بلغ إليهم ولم ينكر عليهم النبي ﷺ[83].

المطلب السادس: موقفه من عدد رواة الحديث المتواتر.

المتتبع لصنيع الإمام الشوكاني يجد أن تحديده لعدد رواة الحديث المتواتر هو موقف جمهور العلماء والمحدثين، ومثال ذلك قوله: إن المعتبر في التواتر: هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواطؤ كل جمع على الكذب لا أنه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواته ما لم يعتبره أهل الأصول اللهم؛ إلا أن يريد بكل واحد من رواته كل رتبة من رتب رواته [84].

المبحث الثالث: منهج الإمام الشوكاني في التوثيق والتجريح.

المطلب الأول: إسهاماته في ميدان الجرح والتعديل:

لقد بات واضحًا عند الباحثين والدارسين أن الإمام الشوكاني أحد النقاد الجهابذة الذين أسهموا بدور بارز في تأصيل وتقرير مصطلحات وعبارات الجرح والتعديل، وقد

أكثر الحديث في الرواة والأسانيد والمتون الحديثية توثيقًا وتضعيفًا وأقواله في هذا الأمر أكثر من أن تحصى كما وجدناه في مصنفاته الحديثية، حيث تناول فيها الكثير من مسائل علم الحديث، والتي كان من أهمها مسألة الحكم على الرواة والأسانيد والمتون الحديثية، وهذا ما أكده الدكتور: حسن الأهدل قائلاً: "وقد كان لعالمنا الإمام الشوكاني إسهامٌ في هذا الفن، فقد أضاف تراثًا جديدًا إلى المكتبة الإسلامية، وكتبه تنبئ عن سعة اطلاعه وتضلعه في هذا الميدان، فقد شارك في علم الحديث رواية ودراية، وكان ما يعرفه أكثر مما يجهله، مع عنايته بكتب السنة المشهورة والأمهات المعروفة، وكان من أوائل الرّواد في علم الحديث ودارسته ومعرفة علومه وفنونه مطلعًا على علله مميزًا الصحيح من السقيم عارفًا بأحوال الرجال من الرواة والأسانيد، ومعرفة العالي والنازل منها"[85].

لقد شارك الإمام الشوكاني في تحديد المنهج النقدي عند المحدثين وكان له في هذا الشأن لمسات واضحة المعالم شأنه شأن جهابذة النقاد ممن سبقوه أو عاصره من خلال إصدار أقواله وأحكامه النقدية في الرواة ولقد أبان ذلك الدكتور: حسن الأهدل قائلاً: " لقد أسهم الإمام الشوكاني في تدوين علم الحديث والتأليف في فقهه وأحكامه والكلام على أسانيده ومتونه، مع مشاركته في بيان الأحاديث الموضوعة ومحاربتها، وانتهت إليه الرياسة في عصره في ميدان الجرح والتعديل، وكان من أعلم زمانه بالحديث رواية ودراية وأملى كثيرًا من الصحاح والسنن في مسجد الجامع الكبير بصنعاء"[86]، كل هذا يدلل ويؤكد أن الإمام الشوكاني كان يتمتع بدراية كبيرة وعلم غزير بأحوال الرواة وطرائق التحمل والتلقي والأداء للمرويات الحديثية من حيث القبول والرد ومصنفاته التي صنفها في هذا الميدان خير شاهد على ما قلناه. وأنا أزعم أن أقوال الإمام الشوكاني المتناثرة في الكثير من مؤلفاته الحديثية، فضلاً عما نقل عنه مما لم نقف عليه في كتبه، في كلامه على الرواة توثيقًا وتجريحًا وعلى الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا لهي خير دليل على ثقافته الواسعة ودرايته الكاملة في ميدان الجرح والتعديل، ومن يلقي نظرةً على مصنفاته الحديثية خاصة، يدرك للوهلة الأولى أن الإمام الشوكاني كان يمتلك الكثير من الأدوات والوسائل المعرفية في مجال الحكم على الرواة والأسانيد والمتون الحديثية ما لم يمتلكه الكثيرون والتي تشهد له بالمكانة العالية والمرتبة الرفيعة في هذا المجال، حيث أصبح أكثر شهرة وظهورٍ من كثيرين ذكرهم أصحاب التراجم والطبقات والمحدثين في قوائم النقاد وجهابذته من أهل الدراية بالحديث وعلومه.

لقد عرفنا مما مضى أن أقوال الإمام الشوكاني فيما يخص توثيق الرواة وتجريحهم كثيرة مبثوثة في كتبه، وخصوصًا كتابه" البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع " والذي تناول فيه مجموعة كبيرة من الرواة على اختلاف أقطارهم وأعراقهم من يمنيين وبصريين وكوفيين وشاميين، ومدنيين ومكيين وغيرهم، وهذا يؤكد أنه كان من المكثرين في نقد الرواة فأبدع في ذلك أيما إبداع، وهذا ما أبانه الدكتور: الغماري حيث يقول: كان الشوكاني على مبلغ من العلم شهد له بذلك علماء عصره ومن أتى بعدهم بسعة علمه وغزارة مادته في مختلف الفنون، ترجم لأعيان من بعد القرن السابع فأتي بالعجب العجاب إنه ليعجب الناظر كيف تهيأ له أن يلم بتراجم أعيان ستة قرون كأنه عاش معهم مع أن الكثير منهم لم يكونوا من أبناء اليمن الذي عاش الشوكاني فيه ترجم لكل واحد منهم بإنصاف ونزاهة"، وقال في موضع آخر: "يعتبر الشوكاني مؤرخًا لأعيان اليمن وغرره في الحقبة ما بين نهاية القرن السادس إلى نهاية النصف الأول من القرن الثالث عشر ترجم فيها للأعيان ولم يشذ عنه إلا القليل باختصار غير مخل وأسلوب غير ممل فأعطانا بذلك صورة واضحة عن حالة الكثير ممن كنا نجهل الكثير عنهم"[87].

المطلب الثاني: موقفه من التشدد في التوثيق والتساهل في التجريح للرواة والأحاديث:

إن المتأمل في مصنفات الجرح والتعديل يجد أنهم قد صنفوا نقدة الحديث المتكلمين في الرواة من ناحية التشدد في إطلاق أحكام التوثيق والتعديل والتساهل في إطلاق أحكام التجريح والتضعيف بناء على الاستقراء التام لتلك

الأحكام ومدى موافقتها لحالة المذكورين بها من الرواة إلى ثلاثة أصناف:

الأول: متشددون في التوثيق ومتعنِّتون ومتسرعون في التجريح ربما غمزوا الراوي بالغلطتين والثلاث: أمثال: يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأبي حاتم، وابن خزيمة وغيرهم.

الثاني: متساهلون في التوثيق وربما وثقوا من كان إلى الضعف أقرب: أمثال أبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي..

الثالث: معتدلون منصفون في التوثيق والتجريح: أمثال البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي وغيرهم، ليسوا من هؤلاء ولا من أولئك[88]، وهذا الصنف أقرب إلى الصواب وأكثر إنصافًا وواقعية وموضوعية في نقد الرواة وهو مذهب جمهور أهل الحديث، وهنا يطرح سؤال: من أي الأصناف السابقة كان الإمام الشوكاني؟ وما الرأي في اعتماد أقواله وقبولها في التوثيق والتجريح؟

قبل الإجابة عن التساؤل لا بد لنا من الإشارة إلى أن الحكم على قبول أحكام الإمام الشوكاني في توثيق وتجريح الرواة يتطلب تتبع أقواله في حكمه على الرواة توثيقًا وتجريحًا وعرضها على أقوال جهابذة النقاد الآخرين وهو ما قمت بفعله تأكيدًا لما سأقوله وتدعيمًا لما توصلت إليه من خلال تتبعي لتلك الأقوال والتأمل فيها ولا أزعم أنني قد تتبعت أقواله كلها على سبيل الحصر؛ إنما قمت بتتبع الكثير منها ما يكفي للتدليل على موقفه من ظاهرة التشدد في التوثيق والتساهل في التجريح، مع العلم بأني قد اعتمدت على مرجعٍ من مراجعه المعتبرة والتي أكثر فيها من الكلام على الرواة توثيقًا وتجريحًا وهو كتاب "نيل الأوطار"، وبعد الاستقراء التام للكثير من أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الشوكاني سواءً من ناحية التوثيق والتعديل أو من ناحية التضعيف والتجريح فقد بان لي الآتي:

أولاً: إن الإمام الشوكاني متشدد في توثيق الرواة وتعديلهم حيث ثبت أنه لا يوثّق إلا من وثقه عامة النقاد أو وافقه على توثيقه عامة النقاد في هذا الميدان، بمعنى إنه قلما يوثق راويًا إلا إذا كان كذلك في الواقع، كقوله في: عبدالله ابن أحمد: ثقة إمام، وهو عندهم: ثقة[89]، وقوله في: سعيد بن إياس: ثقة، وهو عندهم: ثقة[90]، وقوله في: زيد بن سلام: ثقة، وهو عندهم ثقة[91]، وقوله في: المعافى بن عمران: ثقة وهو عندهم: ثقة[92]، وهناك أمثلة أخري يمكن الرجوع إليها[93]، كما أنه لا يقول في الراوي صدوق؛ إلا إذا وافقه غيره من النقاد من استخدموا هذه اللفظة في توثيق الرواة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله في: حميد بن مسعدة: صدوق، وهو عند الذهبي وابن حجر: صدوق[94]، وقوله في: يحيى بن أيوب: صدوق وهو عند الذهبي وابن حجر: صدوق[95]، وقوله في: موسى بن سعيد: صدوق، وهو عند الذهبي، وابن حجر: صدوق[96]، وقوله في: أزهر ابن مروان: صدوق، وهو عند الذهبي، وابن حجر: صدوق[97]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[98]، وفي القليل النادر جدًا ما تجده يوثق راويًا وهو مختلف فيه عند نقاد الحديث، كقوله في عبد الرحمن بن أبي الزناد: ثقة حافظ، وهو مختلف فيه[99]، وقوله في عبد الله بن خليفة: ثقة، وهو مختلف فيه[100]، وقوله في إبراهيم بن مهدي البغدادي: ثقة، وهو مختلف فيه[101].

ثانيًا: إن الإمام الشوكاني يتشدد في تضعيف الرواة وتجريحهم، ولا يضعّف؛ إلا من هو ضعيف عند عامة نقاد الحديث، وقد تنوعت عبارات التجريح والتضعيف في منهجه، يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

1. **استخدام الإمام الشوكاني لفظة:** "ضعيف"، في تجريح بعض الرواة، وقد اتفق وصفه وحكمه على كثير من الرواة الذين وصفهم بأنهم ضعفاء مع حكم غيره من النقاد ووصفهم، كقوله في: عثمان بن عمير البجلي: ضعيف[102]، وقوله في عبدالحميد بن سليمان: ضعيف[103]، وقوله في: يزيد بن سنان الرهاوي: ضعيف عند أهل الحديث[104]، وقوله في: محمد بن خالد الطحان: ضعيف[105]، وقوله في: محمد بن أبي حميد:

ضعيف[106]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[107].

ويمكننا القول هنا إن الإمام الشوكاني قد وصف هؤلاء الرواة بالضعفاء وهم فعلاً بهذا الوصف عند عامة النقاد، وباللفظ ذاته، أي اتفق وصفه وحكمه عليهم مع حكم غيره من النقاد ووصفهم.

2. استخدم الإمام الشوكاني لفظة: "ضعيف جدًا"، في تجريحه وتضعيفه لبعض الرواة، ولعله يقصد بها أن الراوي: "متروك الحديث"، حيث وجدناه قد قال عبارة " ضعيف جدًا "، في حق بعض الرواة في بعض الأماكن ثم قال فيهم في مواضع أخرى إنهم متروكون، كما سيأتي توضيح ذلك لا حقًا، كما أن الرواة الذين قال فيهم لفظة: "ضعيف جدًا"، هم عند غيره من عامة النقاد في هذا الميدان متروكون، كقوله في سعيد بن سنان: ضعيف جدًا، وهو عندهم: متروك[108]، وقوله في: عمر بن عبدالله بن أبي خثعم: ضعيف جدًا، وهو عندهم: متروك[109]، وقوله في: إبراهيم بن عثمان أبو شيبة الواسطي: ضعيف جدًا، وهو عندهم: متروك[110]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[111].

3. **استخدم الإمام الشوكاني لفظة:** متروك في تجريحه وتضعيفه لبعض الرواة، وهم كذلك عند عامة نقاد الحديث وقد اتفق وصفه وحكمه على كثير من الرواة الذين وصفهم بأنهم متروكون مع حكم غيره من النقاد ووصفهم، كقوله في: الجارود بن يزيد: متروك[112]، وقوله في: عدي بن الفضل : متروك[113]، وقوله في: طلحة بن زيد: متروك[114]، وقوله في: عبدالوهاب بن مجاهد بن جبير: متروك[115]، وقوله في: القاسم بن عبدالله بن عمر: متروك[116]، وقوله في: الحسن بن عمارة: متروك[117]، وقوله في: عبدالله بن خراش: متروك[118]، وقوله في: إسحاق بن أبي فروة: متروك[119]، وقوله في: أشعث بن سعيد السمان أبوالربيع النضري: متروك[120]، وقوله في: سليمان بن أرقم متروك[121]، وهؤلاء الرواة متروكون عند عامة النقاد كما وصفهم الشوكاني، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها [122].

4. **استخدم الإمام الشوكاني لفظة:** "متهم"، في تجريحه وتضعيفه لبعض الرواة، وهم كذلك عند عامة نقاد الحديث وقد اتفق وصفه وحكمه على كثير من الرواة الذين وصفهم بأنهم متهمون مع حكم غيره من النقاد ووصفهم، كقوله في : مهدي بن هلال: متهم بوضع الحديث[123]، وقوله في : محمد بن الفضل : متروك ومنسوب إلى الوضع[124]، وقوله في: عبد الله بن هاني بن عبدالرحمن بن أبي عبلة : متهم بالكذب[125]، وقوله في: القاسم العمري: متهم بالوضع [126].

5. **استخدم الإمام الشوكاني لفظة:** كذَّاب في تجريحه وتضعيفه بعض الرواة، وهم كذلك عند عامة نقاد الحديث، وقد اتفق وصفه وحكمه على كثير من الرواة الذين وصفهم بأنهم كذابون مع حكم غيره من النقاد ووصفهم، كقوله في: يحيى بن أبي أنيسة: كذَّاب[127]، وقوله في: الحارث الأعور: كذَّاب[128]، وقوله في: أبي البختري: وهب بن وهب: كذَّاب[129]، وقوله في: عبدالمنعم بن إدريس: كذَّاب[130]، وقوله في: عاصم الكوزي: كذَّاب[131]، وقوله في: محمد بن سعيد المصلوب: كذَّاب[132]، وقوله في: عمرو بن جميع: كذَّاب[133]، وهناك الكثير من الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[134].

ثالثًا: إن الإمام الشوكاني قد توسع كثيرًا في التجريح والتضعيف، بمعنى إنه متساهل ومتسرع في التجريح والتضعيف.

حيث إنه قد أكثر من تضعيف الرواة الذين لا يستحقون التضعيف، ولو بالجملة، بل ربما ضعف بعض الرواة الثقات الذين يُعد حديثهم من قبيل الصحيح أو الحسن لذاته، وقد كان التوثيق في حق الكثير منهم واضحًا وصريحًا في أقوال الكثير من نقاد الحديث، أو على الأقل مال أكثر النقاد إلى توثيقهم، حيث يمكن أن يكون ما فيه: أنه صدوق، أو لين الحديث، وقد ينزل عن ذلك قليلاً،

لكنه مع ذلك يبقى ممن يُحكم بقبول حديثه، ويمكننا تفصيل ذلك على النحو الآتي:

1. استخدم الإمام الشوكاني عبارة: "ضعيف"، في حق بعض الرواة وهم ممن يستحقون التوثيق بلفظ" ثقة، أو صدوق، أو لين الحديث"، ومن أمثلة ذلك، قوله في: سفيان بن حسين: ضعيف، وهو عندهم ثقة باتفاق[135]، وقوله في: سويد بن سعيد: ضعيف جدًا، وهو عند أكثرهم: صدوق[136]، وقوله في: شرحبيل بن سعد: ضعيف، وهو عند أكثرهم: صدوق[137]، وقوله في: إسماعيل بن عياش: ضعيف، وهو عند أكثرهم: صدوق لين الحديث[138]، وقوله في: سعد بن سعيد المقبري: ضعيف، وهو عندهم: لين الحديث[139]، وقوله في: بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة: ضعيف، وهو عند أكثرهم: لين الحديث[140].

2. استخدم الإمام الشوكاني عبارة: "منكر الحديث، ومتروك الحديث"، في حق بعض الرواة وهم ممن يستحقون التوثيق بلفظ "صدوق، أو لين الحديث"، ومن أمثلة ذلك، قوله في: حميد بن وهب القرشي: منكر الحديث، وهو عندهم: لين الحديث[141]، وقوله في: محمد بن جابر السحيمي: متروك، وهو عند أكثرهم: صدوق[142]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[143].

3. استخدم الإمام الشوكاني عبارة: "ضعيف"، في حق من هو" متروك"، عند عامة النقاد، ومن أمثلة ذلك، قوله في: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: ضعيف، وهو عندهم: متروك[144]، وقوله في: يوسف بن عطية: ضعيف، وهو عندهم: متروك[145]، وقوله في: عبدالعزيز بن أبان: ضعيف، وهو عندهم متروك[146]، وقوله في: الربيع بن بدر: ضعيف، وهو عندهم: متروك[147]، وقوله في: أبان بن أبي عياش: ضعيف، وهو عندهم: متروك[148]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[149].

4. استخدم الإمام الشوكاني عبارة: "متروك"، في حق من أجمع النقاد على أنه : كذَّاب، ومن أمثلة ذلك، قوله في: زياد بن المنذر أبو الجارود: متروك، وهو عندهم: متهم بالكذب[150]، وقوله في: نوح بن أبي مريم: متروك الحديث لا يحتج به، وهو عندهم: كذَّاب يضع الحديث[151]، وقوله في: معلى بن عبدالرحمن: متروك، وهو عندهم: متهم بالوضع[152]، وقوله في : يحيى بن هاشم السمسار: متروك، وهو عند أكثرهم: كذَّاب[153].

5. استخدم الإمام الشوكاني عبارة: "مجهول الحال أومجهول"، في حق من أجمع النقاد على أنه معروف عندهم؛ بل وثقه بلفظ " ثقة، أو صدوق أو لين الحديث، ومن أمثلة ذلك، قوله في: أفلت بن خليفة: مجهول الحال، وقد قال فيه الذهبي: صدوق، ووثقه ابن حجر[154]، وقوله في: الوليد بن زوران: مجهول الحال، وقد وثَّقه الذهبي، وقال فيه ابن حجر: لين الحديث[155].

مما سبق عرضه يمكننا القول: إن الأمام الشوكاني كان نفسه طويلاً في إطلاق أحكام الضعف على الرواة، مما يعنى أنه أقرب إلي الصنف المتشدد في التوثيق والتعديل والمتساهل والمتسرع في التضعيف والتجريح، وهذا ما أكده الكتاني حيث يقول عن كتابه: " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لكنه أدرج فيه كثيرًا من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع بل وأحاديث صحاحًا وحسانًا تقليدًا للمُشددين المتساهلين في الموضوعات نبه على ذلك عبد الحي اللكنوي في ظفر الأماني[156]، وفي هذه الحالة يمكننا القول: إن الإمام الشوكاني متشدد بالتوثيق والتعديل ومتساهل في التضعيف والتجريح فيقبل منه التوثيق على الإطلاق أما التضعيف والتجريح فلا يقبل منه إذا انفرد بتجريح أحد الرواة، بل لا بد أن يوافقه عامة النقاد أو أكثرهم على هذا التجريح.

المطلب الثالث: ثبوت العدالة عند الإمام الشوكاني.

قبل أن نسرد مذهب الشوكاني لا بد من سرد مذاهب المحققين قبله لنتبين مدى استفادته من هذه المذاهب من عدمها، اختلف المحققون فيما يثبت به الجرح والتعديل أيثبت بقول: واحد، أم: لا بد من اثنين؟ فمنهم من قال:

لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل، في الشهادات، ومنهم من قال: إنه يثبت بواحد، وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبوبكر الخطيب وابن الصلاح، وكثير من المحققين[157]، وتوسع ابن عبد البر فيه فقال: كل حامل علم معروف العناية به محمول أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه، وهناك مذهب آخر في غاية من الاتساع تبناه ابن حبان يقضي بتعديل الراوي ما لم يثبت فيه جرح إذا روي عن ثقة وروي عنه ثقة، ولم يرو منكرًا، وهذا المذهب فيه ما فيه، فكم من ثقة روى عنه ضعيف، والعكس صحيح[158]، والأظهر أن الإمام الشوكاني كان أكثر توقيًا من أن يأخذ بالمذهبين الأخيرين، مذهب ابن عبد البر ومذهب ابن حبان، ولكن ما موقفه من المذهبين الأخريين؟

إن من يتتبع أقوال الإمام الشوكاني في الرواة جرحًا وتعديلاً يجد أنه قد أخذ بالمذهب الأول والذي مفاده: إن التعديل يثبت باثنين أو بالاستفاضة تارة، ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك، قوله في: عبد خير بن يزيد الهمداني، وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن عبد الله العجلي[159]، وقوله في: عبدالله بن زرير: وثقه العجلي وابن سعد[160]، وقوله في: عاصم بن ضمرة: فيه مقال ولكن، وثقه ابن معين، وعلي بن المديني[161]، وقوله في: ملازم بن عمرو: وثقه أحمد، ويحيى، والنسائي[162]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[163]، كما أنه يأخذ بالمذهب الثاني والذي مفاده أن العدالة تثبت بنص الواحد، وهذا يشير إلي أن الشوكاني قد سار على مذهب الإمام البخاري حيث إن البخاري قد يعمد إلي توثيق بعض الرواة بنص الواحد ولربما كان البخاري هو ذلك الواحد، وهذا ما أكده الحافظ الذهبي بقوله: " ففي الصحيحين خلق من هذا النمط كثير مستورون ما ضعّفهم أحد، ولا هم بمجاهيل"، وقال في موضع آخر: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم"[164]، ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك، قوله في: يونس بن الحارث: وثقه ابن معين[165]، وقوله في: يزيد بن الأسود السوائي: وثقه النسائي[166]، وقوله في: حبان بن هلال: هو أبو حبيب البصري: وثقه يحيى بن سعيد القطان[167]، وقوله في: موسى بن السائب: وثقه أحمد[168]، وهناك أمثلة أخرى تدلل يمكن الرجوع إليها[169].

المطلب الرابع: موقفه من التعديل أو التجريح المبهم.

من المعلوم أن التجريح والتعديل قد يكونان مفسرين أو مبهمين ونقاد الحديث قد اتفقوا على قبول المفسرين ولكنهم اختلفوا في قبول المبهمين على أقوال يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

1. قبول التعديل من غير ذكر السبب خلافًا للجرح فلا بد من ذكر سببه، وهو ما مال إليه الخطيب البغدادي، وذكر أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده كالشيخين وغيرهما[170].
2. عدم قبول التعديل إلا مفسرًا دون الجرح، وهذا ما ذهب إليه إمام الحرمين والغزالي والرازي وغيرهم[171].
3. لابد من ذكر أسباب كل من الجرح والتعديل، وهذا رأي الخطيب والأصوليين [172].
4. قبول كل من الجرح والتعديل من غير ذكر السبب، وبه قال الباقلاني ونقله عن الجمهور واختاره الخطيب البغدادي[173]، تلك إذًا هي مذاهب نقاد الحديث في هذه القضية، فما موقف الإمام الشوكاني منها ؟

من يرقب صنيع الإمام الشوكاني يرَ أنه يأخذ بالقول الأول، والذي ينص على أن الجرح لا يثبت إلا إذا كان مفسر السبب، ومن أمثلة ذلك، قوله في ابن لهيعة: وكلام الأئمة فيه معروف، وابن لهيعة ليس بساقط الحديث فإنه إمام حافظ كبير ولهذا أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ، وقال أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه، وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلابًا للعلم، وقال يحيى بن القطان وجماعة: إنه ضعيف، وقال ابن معين" ليس بذاك القوي، وهذا جرح مجمل لا يقبل عند بعض أئمة الجرح والتعديل،

وقد قيل إن السبب في تضعيفه احتراق كتبه وإنه بعد ذلك حدث من حفظه فخلط وإن من حدث عنه قبل احتراق كتبه كابن المبارك وغيره حديثهم عنه قوي وبعضهم يصححه وهذا التفصيل هو الصواب وقال الذهبي: إنها تؤدي أحاديثه في المتابعات ولا يحتج به[174]، وقوله ردًا على ابن حزم وعبد الحق في حكمهم بجهالة حال زينب بنت كعب بن عجرة الرواية لحديث مقتل زوجها فرد عليهما الشوكاني بقوله: بأن زينب المذكورة وثقها الترمذي وذكرها ابن فتحون وغيره في الصحابة[175]، وقوله في أبي الأحوص الراوي عن أبي ذر، قال المنذري: لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري، وقد صحح له الترمذي، وابن حبان[176]، قال ابن معين: أبو الأحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشيء، وليس لقول ابن معين هذا أصل؛ إلا كونه انفرد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن أكيمة لم يرو عنه غير الزهري، فقال: يكفيك قول الزهري حدثني ابن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص لأنه قال في حديث الباب سمعت أبا الأحوص، وقال أبو أحمد الكرابيسي: ليس بالمتين عندهم[177].كما أن المتتبع لأقواله في الجرح والتعديل يرى أنه قد يقبل التعديل أو التجريح على الإبهام إن نسب لأحد من جهابذة النقاد أمثال: الإمام البخاري والإمام مسلم، والحافظ أبي حاتم الرازي، ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك قوله في: إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، قال الحافظ في الفتح: رجاله رجال أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحًا بتعديل، وقال في التقريب: ثقة [178]، وقوله في: ناهض بن سالم الباهلي، قال العراقي: لم أر لهم فيه جرحًا ولا تعديلاً ولم أجد له ذكرًا [179]، وقوله في: عبدالرحمن بن علي بن شيبان، قال فيه ابن حزم: وما نعلم أحدًا عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه؛ إلا عبدالرحمن بن بدر، وهذا ليس تجريحًا، وقد روى عنه - أيضًا- ابنه محمد، ووعلة بن عبد الرحمن بن رئاب، ووثقه ابن حبان[180].

وهذا يجعلنا نقول إن الإمام الشوكاني قد اعتمد القول الرابع، وإن قبوله واكتفاءه أحيانًا بأقوال بعض النقاد في الرواة حرجًا وتعديلاً من غير سبب محمول على معرفته بالأسباب الموجبة للتعديل أو التجريح في أقوالهم، أو لعله اكتفى بأقوال هؤلاء النقاد من غير سبب في بعض الأحيان من باب الاختصار، أو لشهرة الراوي بما نسب إليه، ولكن قد يأتي اعتراض مفاده: ما العمل في كتب الجرح والتعديل التي عادة لا تعرض لذكر أسباب الجرح والتعديل، واشتراط بيان السبب يقضى إلي تعطيل هذه الكتب وسد باب الجرح على أهميته، وقد أورد ابن الصلاح هذا الاستشكال وأجاب عنه بقوله: "أن ذلك وأن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية، يوجب مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم، ببحث عن حاله أوجب الثقة، بعدالته، قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما، ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم"[181].

المطلب الخامس: موقفه من تعارض الجرح والتعديل:

يقول جمهور العلماء إنه إذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي يقدم الجرح؛ لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل[182]، والذي ظهر لنا من خلال تتبع أقوال الشوكاني في هذه القضية أن مذهبه تقديم التعديل، إلا أن يكون الجرح مفسرًا فيقدم الجرح حينئذ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، ومن أمثلة ذلك، قوله في: قبيصة بن هلب: قد رماه بعضهم بالجهالة، ولكن وثّقه العجلي، وابن حبان، ومن عرف حجة على من لم يعرف[183]، وقوله في: عاصم بن ضمرة: فيه مقال، ولكن قد وثقه ابن معين، وعلي ابن المديني"[184]، وقوله في: علي بن زيد: وفيه كلام وهو: ثقة [185]، وقوله في: قيس بن الربيع: ففيه مقال، وقد وثق[186]، وقوله في: عبدالرحمن بن ثروان تكلم فيه بعضهم، ووثقه يحيى بن معين، واحتج به

البخاري[187]. وأما إذا أتى المعدل بما يؤيد قوله كأن يقول: تكلم فيه بلا حجة، أو يؤكد توبة المجروح فيقدم التعديل لإشعار المعدل بمعرفته لحقيقة الراوي، ومن أمثلة ذلك، قوله في: عبدالعزيز بن أبي رواد فيه مقال، قال يحيى بن سليم الطائفي: كان يرى الإرجاء وقال يحيى القطان: هو ثقة لا يترك لرأي أخطأ فيه، وقال ابن المبارك: كان يتكلم ودموعه تسيل، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال ابن عدي: في أحاديثه ما لا يتابع عليه[188]، وقوله في: محمد ابن طلحة الكوفي: كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب خطؤه صوابه حتى يستحق الترك وهو ممن يحتج به؛ إلا بما انفرد كذا قاله المنذري[189]، وقوله في: أبي مسعود الجريري: هو سعيد بن إياس: ثقة أخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله[190]، وقوله في: إبراهيم بن إسماعيل السكسكي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه إخراج حديثه وضعَّفه النسائي، وقال ابن القطان: ضعَّفه قوم فلم يأتوا بحجة، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثًا منكر المتن[191]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[192].

المطلب السادس: موقفه من رواية المجهول:

قبل الحديث عن ذلك لا بد لنا من التعريف بالمجهول فمن هو؟ وما أنواعه؟ ومتى ترتفع الجهالة عنه؟ المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه؛ إلا من جهة راو واحد، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم، قال الخطيب: وأقل ما يرتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم؛ إلا أنه لا يثبت له، حكم العدالة بروايتهما عنه[193]، وعلى أن للجهالة عند ذوي الشأن أنواعًا، ولكل منها وصفه وحكمه، ومما ذكره العلماء بهذا الشأن من أنواع المجهول ما يلي:

1. المبهم، وهو من لم يسم، كأن يقول الراوي، حدثني رجل من أهل البصرة، أو قال بعضهم...، فهذا وإن ذكره بعضهم كقسم خاص؛ إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مجهولاً....[194].

2. غير المبهم، وهو من سمى، وهذا يمكن تقسيمه إلى أنواع بالنظر إلي ماهية تلك الجهالة ومحلها، فقد تكون الجهالة في عين الراوي- مجهول العين- وهو من سمى، و من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه؛ إلا من جهة راو واحد، وقد تكون في غير ذاته المعروفة، ولكني صفته الظاهرة والباطنة معًا، وهو عندهم مجهول الحال، وربما كانت الجهالة خاصة بحاله الباطنة مع العلم بحال الظاهر، وهذا ما سماه بعضهم بالمستور، علمًا بأن القسمين الآخرين عدَّهما بعض العلماء قسمًا واحدًا كالحافظ ابن حجر[195]، على أن مدار جهالة العين عند جمهور المحدثين ترتبط بعدد الرواة عن الراوي لا بعدد ما يرويه من الأحاديث، كما هي عند الحنفية[196]، فإن كان واحدًا كان مجهول العين، وإن كان الرواة عنه اثنين فأكثر من المشهورين بالعلم صار معروفًا، فترتفع بذلك جهالة العين، ويكون بذلك مجهول الحال أو مستورًا، لكن لا يثبت له الحكم بالعدالة من غير نص، كما هو معروف في ثبوت العدالة [197].

ومن ثم ما موقف الإمام الشوكاني من رواية المجهول؟ يبدو أن الإمام الشوكاني كان كغيره من نقاد الحديث في تحديده لمفهوم الجهالة، وهذا ما بات واضحًا من خلال استخدامه لألفاظ الجهالة على الرواة، كما أنه كان يذهب إلى التفريق بين جهالة العين، وجهالة الحال، كقوله: في خبر حكيم رجلاً مجهولاً لا يدرى من هو[198]، لعله أراد بهذه العبارة أن الراوي مجهول العين، وقوله: مسة الأزدية مجهولة الحال[199]، وقوله في: إسحاق بن يزيد الهذلي: قال ابن سيد الناس لا نعلمه وثق ولا عرف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا الحالية[200]، وقد حرص الباحث على تتبع العبارات التي استخدمها في تجهيله للرواة، وهي- على كثرتها وتفاوت معانيها - إما دالة على جهالة العين، أو دالة على جهالة الحال، ومن الأمثلة على ذلك، قوله في: النضر بن منصور ضعيف مجهول لا يحتج به[201]، وقوله: أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه [202]، وقوله في: أم بكر لا يعرف حالها[203]، وقوله: وفي إسناده رجل: مجهول لا

يعرف وسماه بعضهم طرفة الحضرمي وهو: مجهول[204]، وقوله: وأبو زياد الطحان لا يعرف اسمه[205]، وهناك أمثلة كثيرة تدلل على ذلك يمكن الرجوع إليها[206]، ومن الأمثلة الدالة على جهالة الحال، قوله في: ابن دارة: مجهول الحال[207]، وقوله في: سعيد بن عبد الله الخزاعي: مجهول الحال[208]، وقوله: عبيد بن القعقاع: لا يعرف حاله[209]، وقوله: وفيها هرمي بن عبد الله ولا يعرف حاله[210]، وقوله: لأن فيه راويًا مجهول الحال[211].

ما سبق عرضه من الأمثلة السالفة الذكر يتبين لنا بجلاء أن الأمام الشوكاني قد فرق بين الجهالة العينية، والجهالة الحالية كما هو صنيع الكثير من نقاد الحديث، وهذا يدلل على علمه الواسع ودرايته التامة في مجال الصناعة الحديثية، كما أن الناظر في الأقوال التي أوردها الإمام الشوكاني في تجهيل الرواة يدرك للوهلة الأولي أنها- على كثرتها، وتباين ألفاظها - ربما استوعبت واحتوت كل ما قاله المحدثون ونقاد الحديث قبله وهو ما يثبت أن ظاهرة التأثر بمن سبقه من الأئمة ونقاد الحديث وموقفهم من رواية المجهول بأنواعها حاضرة عنده، يتجلى ذلك واضحًا في تبنيه أقوال وآراء الكثير من العلماء وجهابذة النقاد في بيان جهالة الراوي العينية والحالية.

المطلب السابع: موقفه من جهالة الصحابي.

قبل الحديث عن موقف الشوكاني من جهالة الصحابي، لابد لنا من التعريج على موقف من سبقه من العلماء ونقاد الحديث من جهالة الصحابي وثبوت عدالته وقبول روايته، والشأن أنه قد اختلف العلماء والمحدثون في إثبات عدالة مجهول الصحابة وقبول روايته على قولين:

القول الأول: ذهب إليه كافة العلماء والفقهاء والمحدثين: إلي إثبات عدالة مجهول الصحابة وقبول روايتهم[212].

القول الثاني: ذهبت طائفة من أهل البدع إلي عدم إثبات عدالة مجهول الصحابة وقبول روايتهم[213].

والذي يتتبع الإمام الشوكاني في نقده للرواة واعتماده لمروياتهم الحديثية، يجد أنه كان من أشد النقاد تعصبًا لما يراه صوابًا من الأقوال وبالأخص إذا كان موافقًا لما قاله عامة النقاد والمحدثين، وكان من أكثرهم وأشدهم ردا لما يخالف ذلك، وهذا ما بات واضحًا في موقفه من جهالة الصحابي، لقد كان موقفه واضحًا وصريحًا من جهالة الصحابي، حيث وافق جمهور العلماء والفقهاء ونقاد الحديث في إثبات عدالة مجهول الصحابة، ومن الأمثلة التي تؤكد موافقته في هذه القضية، قوله: وأما جهالة الصحابة الذين أبهمهم غير قادحة في الحديث؛ لأن مجهولهم مقبول على ما هو الحق[214]، وقوله: وأما كبشة فقيل إنها صحابية فإن ثبت فلا يضر الجهل بحالها على ما هو الحق من قبول مجاهيل الصحابة[215]، وقوله: وأما جهالة الرجل غير قادحة لما مر من أن مجهول الصحابة مقبول؛ لأن عموم الأدلة القاضية بأنهم خير الخليقة من جميع الوجوه أقل أحوالها أن تثبت لهم بها هذه المزية أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت عمومها ومن تولى الله ورسوله تعديله فالواجب حمله على العدالة حتى ينكشف خلافها ولا انكشاف في المجهول[216]، وقوله: وجهالة الراوي عنه لا تضر لأن جهالة الصحابي مغتفرة كما ذهب إلى ذلك الجمهور ودلت عليه الأدلة[217]، وقوله: وقد تقرر أن جهالة الصحابي لا تضر[218].

المطلب الثامن: المصطلحات العبارات المستخدمة عند الإمام الشوكاني في توثيق الرواة وتجريحهم.

إن المتتبع للمصنفات الحديثية للإمام الشوكاني عمومًا وكتابه: " نيل الأوطار" خصوصًا والذي هو عينتنا للدراسة الحالية للتدليل والتأصيل لكل ما سنذكره في هذه القضية من العبارات والمصطلحات التي استخدمها في التوثيق والتجريح يجد أنه كان أكثر لطفًا في انتقاء عباراته وألفاظه في التوثيق والتجريح كما هو شأن كثيرين من النقاد قبله حيث كان يختار من الألفاظ والعبارات أحسنها وألطفها، ويمكننا أن نجمل مصطلحاته وعباراته في توثيق الرواة وتجريحهم على النحو الآتي:

أولاً: العبارات التي استخدمها في التوثيق والتعديل هي العبارات التالية:

1. استخدم ألفاظًا وعبارات ذات مدلولات متباينة في دلالتها على التعديل والتوثيق، وهذه الألفاظ استخدمها في حق المحدثين الكبار المشهورين زيادة على لفظة ثقة، كقوله في: عبد الله بن أحمد: ثقة إمام[219]، وقوله في: ابن عيينة: ثقة حافظ[220]، وقوله في: محمد بن هارون الفأفاء: وكان ثقة صدوقًا[221]، وقوله في: عبد الملك بن أبي سليمان: ثقة مأمون عند أهل الحديث[222]، وقوله في: عبد الله بن المبارك الإمام الكبير[223]، وهذا في الجملة عنده قليل جدًا.

2. أكثر جدًا من استخدام لفظة: ثقة، والتي يعبر بها في حق كل راوٍ يحتج به، كقوله في: محمد بن عبيد: ثقة[224]، وقوله في: محمد بن منصور: ثقة[225]، وقوله في: أحمد بن محمد المروزي: ثقة[226]، وقوله في: زيد بن سلام: ثقة[227]، وقوله في: أشعث بن عبدالملك الحمراني: ثقة[228]، وقوله في: زياد بن أيوب: ثقة[229]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة يمكن الرجوع إليها[230]، وهذا في الجملة عنده كثير جدًا.

3. أكثر جدًا من استخدام لفظة: "صدوق" والتي يعبر بها في حق كل راوٍ يقبل حديثه وروايته، كقوله في: حميد ابن مسعدة: صدوق[231]، وقوله في: عمرو بن عثمان: صدوق[232]، وقوله في: محمد بن سليمان الدفع: صدوق[233]، وقوله في: إبراهيم بن عطاء: صدوق[234]، وقوله في: الحسين بن الحارث الجدلي: صدوق[235]، وقوله في: إسماعيل بن توبة: صدوق [236]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[237]، وهذا في الجملة عنده كثير جدًا.

4. قلما استخدم لفظة: صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو صدوق يخطئ، ومن أمثلة ذلك قوله، في: عاصم ابن أبي النجود: صدوق سيئ الحفظ[238]، وقوله في: محمد بن راشد المكحولي: صدوق يهم[239]، وقوله في: عبد الرحمن بن دينار: صدوق يخطئ[240]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل علي هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[241]، وكان استخدامه لهذه العبارة قليلاً جدًا.

5. قلما استخدم لفظة: "مقبول، لين الحديث"، وهاتان العبارتان تستخدم في حق الرواة الذين ليس لهم من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيهم ما يترك حديثهم[242]، ومن أمثلة ذلك، قوله في: ميمون القناد: مقبول[243]، وقوله في: عبد العزيز بن خالد: مقبول[244]، وقوله في: حذيفة البارقي: مقبول[245]، وقوله في: سليمان بن عمرو ابن الأحوص: مقبول[246]، وقوله في: أبو عبيدة الوليد ابن كامل: لين الحديث[247]، وقوله في: عمر بن راشد: لين الحديث[248]، وقوله في: سليمان بن عبد الله بن الزبرقان: لين الحديث[249]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[250]، وكان استخدامه لهاتين العبارتين قليلاً جدًا.

ثانيًا: العبارات التي استخدمها في التضعيف والتجريح هي العبارات التالية:

1. **أكثر جدًا من استخدام لفظة: "ضعيف"** وهي العبارة التي جرت العادة بين النقاد أن يستخدموها في حق الضعفاء الذين لم يوجد فيهم توثيق لمعتبر، ووُجد فيهم إطلاق الضَّعف ولم يفسر[251]، ومن أمثلة ذلك، قوله في: عبدالحميد بن سليمان: ضعيف[252]، وقوله في: فرج بن فضالة: ضعيف[253]، وقوله في: ثابت بن زهير: ضعيف[254]، وقوله في: كثير بن سليم: ضعيف[255]، وقوله في: أزهر بن راشد: ضعيف[256]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة جدًا يمكن الرجوع إليها[257]، وقد كان استخدامه لهذه العبارة كثيرًا جدًا.

2. **أكثر جدًا من استخدام لفظة: "ضعيف جدًا"**، ولعله يقصد بهذه العبارة أن الراوي "متروك الحديث"، حيث وجدناه قد صرح فيهم أكثر من مرة في مواضع أخرى في كتابه بأنهم متروكون، ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة، قوله في: مبشر بن عبيد: ضعيف جدًا، وقال في موضع آخر: متروك[258]، وقوله في: جابر الجعفي: ضعيف جدًا، وقال في موضع آخر: متروك[259]، وقوله في: عباد بن كثير: ضعيف جدًا، وقال في موضع آخر: متروك[260]، وقوله في: عبد الله بن محرر: ضعيف جدًا، وقال في موضع آخر: متروك[261]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها [262].

3. **أكثر جدًا من استعمال لفظة: " مجهول"، وهو الراوي الذي لم يرو عنه غير واحد، ولم يُوثَّق**[263]، ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة، قوله في: مسلم بن خبَّاب: مجهول[264]، وقوله في: عبدالله بن منين الكلابي: مجهول[265]، وقوله في: يحيى بن أبي إسحاق الهنائي: مجهول[266]، وقوله في: الحارث بن محمد الفهري: مجهول[267]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على ذلك يمكن الرجوع إليها [268]، وقد كان استخدامه لهذه العبارة كثيرًا جدًا.

4. **أكثر جدًا من استعمال لفظة: "متروك"**، وهو الراوي الذي لم يوثق البتَّة، وضُعِّف مع ذلك بقادحٍ[269]، ومن أمثلة ذلك، قوله في: الحسن بن الحسين العرني: متروك[270]، وقوله في: سليمان بن سلمة الخبايري: متروك[271]، وقوله في: كوثر بن حكيم: متروك [272]، وقوله في: أشعث بن سعيد السمان: متروك[273]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[274]، وقد كان استخدامه لهذه العبارة كثيرًا جدًا.

5. **قلما يستخدم لفظة: "تالف، هالك"**، ومن أمثلة ذلك، قوله في: عبد الله بن محمد التميمي: تالف[275]، وقوله في: أبي يوسف عمرو بن خالد: هالك[276]، وقوله في: عبيد الله بن الوليد: هالك[277].

6. **قلما يستخدم لفظة: "منكر الحديث"**، ومن أمثلة ذلك، قوله في: المغيرة بن صقلاب: منكر الحديث[278]، وقوله في: عبدالمنعم بن بشير: منكر الحديث[279]، وقوله في: عمران بن أنس المكي: منكر الحديث[280]، وقوله في: الحارث بن نبهان: منكر الحديث[281]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها [282]، وقد كان استخدامه لهذه العبارة في الجملة قليلاً جدًا.

7. **قلل كثيرًا من استعمال لفظة: "متهم بالوضع، أو متهم بالكذب"**، ومن أمثلة ذلك قوله في: مهدي بن هلال: متهم بوضع الحديث[283]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[284]، وقد كان استخدامه لهذه العبارة قليل جدًا.

8. **قلل كثيرًا من استعمال لفظة: "كذَّاب"**، ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة، قوله في: عبدالمنعم بن إدريس: كذَّاب[285]، وقوله في: عاصم الكوزي: كذَّاب[286]، وقوله في: محمد بن سعيد المصلوب: كذَّاب[287]، وقوله في: عنبسة بن عبدالرحمن: كذَّاب[288]، وقوله في: عمرو بن جميع: كذَّاب[289].

9. **أكثر جدًا من استعمال لفظة: كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب"**، ومن الأمثلة التي تدلل على هذه الظاهرة قوله في: عباد بن جويرية: كذبه أحمد والبخاري[290]، وقوله في: إسماعيل بن أبان الغنوي: كذَّبه يحيى بن معين وغيره[291]، وقوله في: محمد بن الفرات الكوفي: كذَّبه أحمد وقال في التقريب: كذبوه[292]، وقوله في: الحارث الأعور: رمي بالكذب[293]، وقوله في: عبد الله بن عمرو الواقعي: رماه علي بن المديني بالكذب[294]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[295]، وأود أن أشير هنا إلي أنني لم أتوصل إلي نتيجة تفيد أن الإمام الشوكاني قد استخدم

مصطلحات خاصة به في قضية التجريح كما هو شأن بعض نقاد الحديث ؛ بل إن مدلولات ألفاظ التجريح عنده كما هي عند غيره من النقاد في هذا المجال.

المطلب التاسع: موقفه من نقاد الحديث قبله.

إن المتتبع لأقوال الإمام الشوكاني المبسوطة في مصنفاته الحديثية عمومًا وفي كتابه: " نيل الأوطار"، والذي هو معتمدنا في هذا البحث لتأصيل منهجه في كلامه على الرواة توثيقًا وتضعيفًا، ليجد أن ظاهرة التأثر بمن سبقه من النقاد في ميدان الجرح والتعديل كانت ظاهرة للعيان، فقد نقل كثيرًا عمن سبقه من جهابذة النقاد في هذا الفن من أقوالهم في الرواة تعديلاً وتجريحًا، حيث تبنى في الكثرة الكاثرة من الرواة أقوال غيره من النقاد الذين سبقوه في هذا الميدان، وهذا في الجملة عنده كثير جدًا، وهو ما ظهر لنا جليًا من خلال نقولاته المباشرة- عن هؤلاء النقاد- أقوالهم في توثيق الرواة وتضعيفهم.

أما بالنسبة لموقفه ممن نقل فقد تميز بالكفاءة والأمانة العلمية، والقدرة النقدية العالية، حيث وقف منها مواقف متباينة فهو لا يسلم بكل ما ينقله ؛ إلا بعد إعمال الفكر والعقل في هذا النقل، وهو مؤهل وبلا شك في ذلك، إذ وجدنا شخصيته حاضرة في كل ما نقل، فأحيانًا ينقل بعض الأقوال في الراوي ويكتفي بهذا النقل بهدف العرض، وأحيانًا أخرى يعقب على أصحابها ويناقش هذه الأقوال مناقشة العالم المتمكن، ويرد بعضها بالأدلة القوية والبراهين الساطعة بأسلوب علمي يعبر عن تمكنه من هذه المسائل والقضايا القابلة للمناقشة والبحث، وليس في وسعنا أن نحصر ونحصي كل الأقوال التي استعان بها في علم الحديث رواية ودراية، وأيضًا ليس في وسعنا كذلك أن نقوم بالترجمة الشخصية، لكل العلماء الذين أفاد الشوكاني من أقوالهم وآرائهم ؛ لأن الترجمة لكل هؤلاء الأعلام يحتاج لرسالة علمية مستقلة، فضلاً عن أن ذلك خارج عن غرضنا في هذه الدراسة وعليه سوف نذكر الأئمة النقاد الذين أكثر النقل عنهم وتبنى رأيهم واستعمل عباراتهم في التعديل والتجريح للرواة على النحو الآتي:

أولاً: العلماء والأئمة الذين أكثر النقل عنهم وتبنى رأيهم واستعمل عباراتهم ومصطلحاتهم في التعديل والتجريح للرواة ولم ينتقدهم أو يعقب عليهم، أمثال:

1. **الحافظ يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ)**، كقوله في: أبو معشر السندي المدني: كان يحيى بن سعيد القطان: لا يحدث عنه ويستضعفه جدا ويضحك إذا ذكره غيره[296]، وقوله: عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ضعَّفه يحيى ابن سعيد القطان وغيره[297]، وقوله: وضعَّف يحيى القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث [298].
2. **علي ابن المديني(ت 234هـ)**، كقوله: أبو جعفر الرازي قال فيه علي ابن المديني: إنه يخلط[299]، وقوله: عاصم ابن كليب، قال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد[300]، وقوله: عمر بن معتب، قال فيه علي بن المديني: إنه منكر الحديث[301]، وقوله: حسين بن ميمون الخندقي، قال فيه علي بن المديني: ليس بمعروف[302]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها [303].
3. **الحافظ يحيى بن معين (ت 233هـ)**، كقوله في: صدقة ابن موسى أبي المغيرة البصري الدقيقي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء وقال مرة: ضعيف[304]، وقوله في: عبد خير بن يزيد الهمداني، وثَّقه يحيى بن معين[305]، وقوله في: عمران بن داور أبي العوام البصري: قال يحيى ابن معين، والنسائي: ضعيف الحديث وقال ابن معين مرة: ليس بشيء[306]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على ذلك يمكن الرجوع إليها[307].
4. **أبو زرعة الرازي (ت264هـ)**، كقوله في: عمرو بن الحصين إذنه وهو واه جدًا، قال أبو زرعة: واهي الحديث[308]، وقوله في: أبو سعيد الحبراني الحمصي، قال أبو زرعة الرازي: لا أعرفه[309]، وقوله في: أبو مهل الجعفي الكوفي: وثَّقه أبو زرعة الرازي[310]، وهناك أمثلة يمكن الرجوع إليها[311].
5. **الإمام أحمد ابن حنبل (ت241هـ)**، كقوله في: عبدالرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، قال

أحمد: متروك الحديث[312]، وقوله في: سعيد بن سلام العطار، قال أحمد: كذاب[313]، وقوله في: إبراهيم بن المهاجر البجلي، قال أحمد: لا بأس به[314]، هناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على ذلك يمكن الرجوع إليها[315].

6. **الإمام محمد بن إسماعيل البخاري(ت 256هـ)**، كقوله في: عبدالمهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث[316]، وقوله في: عمران بن أنس المكي: منكر الحديث كما قال البخاري[317]، وقوله: وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو: منكر الحديث، قاله البخاري، وأبو حاتم[318]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[319].

7. **الإمام أحمد بن شعيب النسائي(ت 303هـ)**، كقوله في: قابوس بن أبي ظبيان ضعَّفه النسائي[320]، وقوله في: جعفر بن ميمون: ليس بثقة كما قال النسائي[321]، وقوله في: مصعب بن شيبة، قال النسائي: منكر الحديث[322]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[323].

8. **الحافظ أبو حاتم الرازي (ت327هـ)**، كقوله في: محمد ابن عيسى بن بحيح بن الطباع، قال فيه أبو حاتم: مبرز ثقة له عدة مصنفات[324]، وقوله في: محمد بن طحلاء، قال أبو حاتم: ليس به بأس[325]، وقوله في: سليمان بن أبي عبدالله، قال أبو حاتم: ليس بمشهور ولكن يعتبر بحديثه[326]، وقوله في: الأخضر بن عجلان، قال يحيى ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[327]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على ذلك يمكن الرجوع إليها[328].

9. **الحافظ أبو أحمد عبد الله ابن عدي (ت 365هـ)**، كقوله في: عيسى بن قرطاس، قال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه[329]، وقوله في: الأجلح بن عبد الله، قال ابن عدي: صدوق[330]، وقوله في: عثمان بن عبدالله العثماني، رماه ابن عدي بالوضع[331]، وقوله في: عيسى ابن عبد الله الأنصاري: ضعَّفه ابن عدي[332]، وهناك أمثلة أخرى تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[333].

10. **الإمام محمد بن أحمد الذهبي(ت748هـ)**، كقوله في: سليمان بن أيوب الطلحي، قال فيه الذهبي: صاحب مناكير، وقد وثق[334]، وقوله في: عيسى بن عبد الأعلى ابن أبي فروة، قال فيه الذهبي: لا يكاد يعرف[335]، وقوله في: زهير بن عبد الله، قال الذهبي: هو مجهول لا يعرف[336]، وقوله في: سليمان بن أبي عبدالله، قال فيه الذهبي: تابعي وثق[337]، وقوله في: هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف، وكذا قال الذهبي، وزاد وحديثه منكر[338]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة يمكن الرجوع إليها[339].

11. **الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)**، كقوله: قال الحافظ: وفي إسناده أبي نعيم مندل بن علي: وهو ضعيف[340]، وقوله: قال الحافظ: الراوي عنه حصين الحبراني: وهو مجهول[341]، وقوله: قال ابن حجر: أبو مسعود الجريري: هو سعيد بن إياس: ثقة أخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله[342]، وقوله: قال الحافظ: وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول؛ بل هو: ضعيف[343]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[344].

ثانيًا: العلماء والأئمة الذين أكثر النقل عنهم وتبنى رأيهم واستعمل عباراتهم ومصطلحاتهم في التعديل والتجريح مع النقد والتعقيب عليها حينًا والسكوت عنها حينًا آخر، من ذلك:

1. **الحافظ محمد بن حبان(ت 354هـ)**، قال الشوكاني في: القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل: هو متروك، وقال أبو زرعة: منكر، وضعّفه أحمد، وابن معين، وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات ولم يلتفت إليه في ذلك[345]، وقوله في: يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، قال: أحمد لا بأس به، ووثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: في حديثه لين، وأفرط ابن حبان فقال: لا يجوز الاحتجاج به، وقال الذهبي:

مشهور حسن الحديث[346]، وقوله في: عبدالرحمن بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود تكلم فيه أكثر من واحد، وقال إذنه: تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي: اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك، وقد استشهد بعبدالرحمن المذكور البخاري[347]، وقوله في: شهاب بن حراش أبو الصلت، وقد اختلف فيه، فقال ابن المبارك: ثقة، وقال: أحمد، ويحيى بن معين وأبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حبان: كان رجلاً صالحًا وكان ممن يخطئ كثيرًا حتى خرج عن الاعتداد به، قال الحافظ والأكثر وثقوه[348]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[349].

2. **الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم(ت456هـ)**، قال في: أبان بن صالح القرشي ضعَّفه ابن عبد البر، قال الحافظ: ووهم في ذلك فإنه ثقة بالاتفاق، وادعى ابن حزم أنه مجهول فغلط[350]، وقوله في: إبراهيم بن طهمان: وهو ثقة من رجال الصحيحين، وقد ضعَّفه ابن حزم، ولا يلتفت إلى ذلك؛ فإن الدار قطني قد جزم بأن تضعيف من ضعَّفه، إنما هو من قبل الأرجاء وقد قيل إنه رجع عن ذلك[351]، وهناك أمثلة يمكن الرجوع إليها [352].

3. **الحافظ ابن الجوزي(ت 579هـ)**، قال الشوكاني: ضعَّف ابن الجوزي المغيرة بن عبد الرحمن، فلم يصب في ذلك فإن المغيرة ثقة[353]، وقوله في: عثمان بن محمد، وهو متكلم فيه، قاله ابن الجوزي، قال الحافظ: وأخطأ في ذلك، قال ابن دقيق العيد: لم يتكلم فيه أحد[354]، وقوله: وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر؛ فإن فيه مقالاً، ولكن متابعة نوح له مما تقويه"[355]، وهناك أمثلة أخرى يمكن الرجوع إليها[356].

4. **الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك الشهير بابن القطان (ت 628هـ)**، قال الشوكاني في: صالح بن أبي غريب، قال ابن القطان: لا يعرف وأعّل الحديث به، وتعقب بأنه روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد رد عليه الذهبي بقوله: بلى روى عنه حيوة بن شريح، والليث وابن لهيعة وغيرهم له أحاديث وثقه ابن حبان[357]، وقوله: ربيعة الجرشي، قال ابن القطان: أنه مجهول، قال الحافظ: وأخطأ في ذلك فهو صحابي[358]، وقوله: الحديث فيه عمرو بن بجدان قد وثقه العجلي، قال الحافظ وغفل ابن القطان فقال إنه مجهول[359]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدلل على هذه الظاهرة يمكن الرجوع إليها[360].

المطلب العاشر: أصول ومصادر الإمام الشوكاني في نقد الرواة.

لعل أول ما يلفت نظر القارئ في أي كتاب يقع بين يديه، هو النظر في مراجعه التي بنى عليها هذا الكتاب؛ لأن هذا الكتاب تقدر قيمته العلمية بمقدار ما حوى بداخله، من المؤلفات والمصنفات التي استقى منها معارفه ومعلوماته وأفكاره الأصلية التي أفادها ودونها في كتابه، وإثبات مصادر البحث ومراجعه دليل على التوثيق، كما أنه يثبت أصالة الكتاب، حيث إن الصلة بين الكتاب ومصادره، هي صلة بين الأصل والفرع، وثمرة هذه الدراسة الشاقة هي تأصيل الكتاب، وتوثيق مادته العلمية، وإبراز الجهد الذي بذله مؤلفه، وتنوع معلوماته ومعارفه التي يستقيها من المصادر التي نقل عنها وعزا إليها.

هذا ونستطيع القول بثقة واطمئنان أن من يدرس المصنفات الحديثية للإمام الشوكاني بتفهم واستيعاب كامل يجد نفسه واقفًا أمام مكتبة علمية تحوي في طياتها الكثير من العلوم والمعارف، ومكتبة فيها هذا القدر من العلوم والمعارف، لا بد أن تكون ذات قيمة علمية كبيرة، وتكون امتداداً لمصنفات أكبر منها، هذا ما لمسناه وظهر لنا جليًا من خلال القراءة والتتبع في كتابه: "نيل الأوطار"، حيث وجدناه كثير المصادر؛ بل نستطيع القول إن القارئ والباحث لا يكاد ينتقل أثناء قراءته وبحثه من صفحة إلى صفحة حتى يجد عينيه قد وقعت على العدد الوفير من المصنفات المتعددة والمتنوعة، بل يلمس ذلك ويلحظه كلما انتقل بين القليل من السطور يجد الكثير من هذه المؤلفات والمصادر، التي أفاد منها الإمام الشوكاني، وتعد هذه المصادر من أكبر الوثائق التاريخية، والعلمية، وخير شاهد على ازدهار الثقافة الإسلامية المتنوعة في عصره خاصة، كما كان لتدوينه وتحريره لكل أسماء هذه المراجع

والمؤلفات العلمية في مصنفاته الحديثية عمومًا وكتاب: "نيل الأوطار"، خصوصًا سمة بارزة تعبر عن الصدق والوفاء لأصحابها، وخير شاهد على الأمانة العلمية التي امتاز بها الإمام الشوكاني، كما إن استخدامه لمثل هذه المصادر في مصنفاته الحديثية، يدلل ويؤكد استقلاله الفكري، وثقته الكاملة بها بعد الدراسة والاطلاع الواسع، والمقارنة الشاملة بين الأقوال، والترجيح للصحيح منها وعدم المبالاة بمن خالفه كائنًا من كان.

ووجدناه عندما ينقل من هذه المصادر ينقل على نحو مرتب ومنظم بمنهجية علمية وعلى أساس قواعد البحث العلمي المتعارف عليه اليوم، فقد استخدم الإمام الشوكاني هذه المؤلفات والمراجع على أسس مناهج وقواعد وأصول البحث العلمي في العزو في كتابه نيل الأوطار، إما بذكر اسم المصدر، أو الكتاب، وإما بنقل منه بتصرف واختصار مع الإشارة بذكر صاحب الكتاب أو المؤلف، وإما بذكر القول أو الرأي مع نسبه لهذه الأقوال والآراء لأصحابها، كقوله في: الحسين بن زيد ضعَّفه ابن المديني[361]، وقوله في: يحيى بن مسلم البكاء بصري لم يرضه يحيى بن سعيد، وقال أبو زرعة: ليس بقوي[362]، قوله في: يعقوب بن عطاء ضعَّفه يحيى بن معين، وأبو زرعة[363]، وقوله في: عبدالعزيز بن عبدالرحمن، قال أحمد: اضرب على أحاديثه؛ فإنها كذب أو موضوعة[364]، وقوله: قال البخاري علي بن عبد الأعلى: ثقة، وأبو سهل: ثقة[365] وقوله في: صدقة بن موسى أبو المغيرة، ويقال: أبو محمد السلمي البصري الدقيقي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال الترمذي: ليس بالحافظ، وقال أبو حاتم الرازي: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوي[366]، وقوله في: هارون بن عنترة: قال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به منكر الحديث، ووثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: وقال الدار قطني: يحتج به[367]، وقوله في: أبي يحيى القتات، قال ابن عدي: أحاديثه عندي حسان[368]، وقوله في: عبدالله بن زريق، قال الأزدي: لم يصح حديثه[369]، وقوله في: يزيد بن أبي زياد الهاشمي، قال ابن عدي: يكتب حديثه، وقال الذهبي: صدوق رديء الحفظ[370]، وقوله: قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم: وهو متروك[371]، هذه بعض ألفاظ العزو التي استخدمها الشوكاني في عزوه لبعض المصادر والمراجع والمصنفات ذكرنا البعض منها، مؤثرين الإيجاز تاركين الإطالة والإسهاب.

أما بالنسبة لتعامله مع هذه المصادر فقد تميزت بالكفاءة والأمانة العلمية، والقدرة النقدية العالية، فهو لا يسلم بكل ما ينقله؛ إلا بعد إعمال الفكر والعقل والذكاء والفطنة في هذا النقل، وهو مؤهل وبلا شك في ذلك، حيث وجدناه حينما ينقل من هذه المصادر تبرز شخصيه العلمية، فأحيانًا ينقل بعض الأقوال في الراوي ويكتفي بهذا النقل بهدف العرض، وأحيانًا أخرى يتعقب على أصحابها ويناقش هذه الأقوال مناقشة العالم المتمكن، ويرد بعضها بالأدلة القوية والحجج الواضحة، بأسلوب علمي يعبر عن تمكنه من هذه القضايا القابلة للمناقشة.

ولا ريب في أن أكثر المكتبات والمجالس والحلقات العلمية المشهورة في اليمن في عصر الشوكاني كانت مسخرة، ومذللة لخدمته، حيث أتاحت له فرصة كبيرة لإنجاز هذا العمل العلمي الجليل والكبير في كتابه "نيل الأوطار"، فضلاً عن قدراته العلمية وجهده الذاتي واستقلاله الفكري، وثقافته الواسعة، مما جعله في كثير من الأحيان مبتكرًا ومبدعًا، أكثر مما هو ناقلاً وجامعًا لأقوال وآراء غيره، وليس في وسعنا كذلك أن نقوم بالترجمة الشخصية لكل أصحاب المصادر التي أفاد منها الشوكاني في ميدان الجرح والتعديل، وذكر أسماء كتبهم صراحة في كتابه" نيل الأوطار"؛ لأن الترجمة لكل هؤلاء الأعلام يحتاج لرسالة علمية مستقلة، كما أنه ليس من غرضنا في هذه الدراسة الترجمة الشخصية لكل الأعلام الذين أفاد الشوكاني من مؤلفاتهم، وقد اكتفينا هنا بذكر أسماء المصادر وكذا أسماء أصحابها وتاريخ وفاتهم فقط، لأن تحديد الجزء والصفحة التي أفاد فيها الشوكاني من هذه المصادر والمراجع يحتاج إلي بحث مستقل بذاته، على أننا

سوف نعرض لأهم مصادره في نقد الرواة وهي مرتبة كالتالي:

1. مؤلفات الحافظ: محمد بن سعد بن منيع (ت230هـ)، مثل: كتاب الطبقات الكبرى.
2. مؤلفات الحافظ: يحيى بن معين (ت233هـ)، مثل: تاريخ ابن معين، رواية الدوري.
3. مؤلفات الإمام: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني (ت 234هـ)، مثل: كتاب العلل.
4. مؤلفات الإمام: أحمد بن حنبل أبو عبدالله (ت241هـ)، مثل: كتاب العلل، والعلل ومعرفة الرجال.
5. مؤلفات الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، مثل: كتاب التاريخ الصغير، والتاريخ الكبير.
6. مؤلفات الحافظ: أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (ت261هـ)، مثل: معرفة الثقات.
7. مؤلفات الحافظ: محمد بن عيسى أبو عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ)، مثل: كتاب العلل.
8. مؤلفات الإمام: أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت303هـ)، مثل: الضعفاء والمتروكين.
9. مؤلفات الحافظ: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت 322هـ)، مثل: كتاب الضعفاء الكبير.
10. مؤلفات الحافظ: عبدالرحمن بن أبي حاتم، (ت327هـ)، مثل: كتاب الجرح والتعديل، والعلل.
11. مؤلفات الحافظ: محمد بن حبان (ت 354هـ)، مثل: كتاب الثقات، والمجروحين من المحدثين.
12. مؤلفات الحافظ: عبدالله بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، مثل: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال.
13. مؤلفات الحافظ: محمد بن الحسين بن أحمد، أبوالفتح الأزدي (ت374هـ)، مثل: كتاب الضعفاء.
14. مؤلفات الحافظ: علي بن عمر بن مهدي الدار قطني (ت 385هـ)، مثل: كتاب العلل.
15. مؤلفات الحافظ: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت 456هـ)، مثل: كتاب الأحكام، المحلى.
16. مؤلفات الحافظ: الحسين بن إبراهيم بن حسين الجوزقاني (ت 543هـ)، مثل: كتاب الموضوعات.
17. مؤلفات الحافظ: ابن الجوزي (ت597هـ)، مثل: كتاب الضعفاء، والعلل المتناهية، والموضوعات.
18. مؤلفات الحافظ: أبي عمرو بن الصلاح (ت643هـ)، مثل: كتاب علوم الحديث.
19. مؤلفات الحافظ: يحيى بن شرف الدين النووي (ت676هـ)، مثل: كتاب الخلاصة في أصول الحديث.
20. مؤلفات الحافظ: يوسف بن زكي المزي (ت742هـ)، مثل: كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.
21. مؤلفات الحافظ: محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، مثل: كتاب تاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، وتلخيص المستدرك، والكاشف في أحوال الرجال، ومختصر تهذيب الكمال، والمغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال.
22. مؤلفات الحافظ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مثل: كتاب تعجيل المنفعة وتقريب التهذيب، وتلخيص الحبير، وتهذيب التهذيب، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر.

نتائج البحث:

من خلال العرض السابق للمنهج الذي سلكه الإمام الشوكاني في ميدان الجرح والتعديل في نقده للرواة والأحاديث يمكنني أن أسجل جملة من النتائج لعل من أهمها:

1. أثبتت الدراسة عناية الإمام الشوكاني المبكرة بالحديث النبوي وعلومه ويغلب على الظن أن الحديث وعلومه كانا أول دراساته بعد حفظه للقرآن الكريم، كما أثبتت الدراسة بلوغه أعلى مراتب المعرفة في علوم الحديث رواية ودراية حيث اعتمد الأئمة اللاحقين لأقواله ووصفوه بأوصاف كبار المحدثين.
2. أثبتت الدراسة أن الإمام الشوكاني قد حافظ على التراث الحديثي في اليمن من خلال كثرة تواليفه وتنوع دراساته في هذا الميدان، كما أثبتت الدراسة أنه قد جمع بين

علمي الفقه والحديث، وهذا شأن كبار المحدثين الذين كانوا أكثر إسهامًا وأشد عناية بالحديث النبوي والدراية بعلومه.

3. أثبتت الدراسة موافقة الإمام الشوكاني لجمهور المحدثين ونقاد الحديث في الكثير من المسائل والقضايا التي تتعلق بعلوم الحديث رواية ودراية، كما أثبتت الدراسة أن الإمام الشوكاني يُعدُّ من المتشددين في توثيق الرواة وأنه في أغلب الأحيان لا يوثق إلا من وثّقه عامة النقاد، كما أنه يُعدُّ من المتساهلين في التضعيف، إلى درجة أنه عدَّ في الضعفاء من يستحقون الحكم بالتوثيق.

4. أثبتت الدراسة موافقة الإمام الشوكاني لنقاد الحديث في استعمالاته لعبارات وألفاظ التوثيق والتجريح حيث إنني لم أتوصل إلى ما يفيد أن له ألفاظًا خاصة به في هذا الميدان، كما هو شأن بعض نقاد الحديث.

5. الدراسة ألقت الضوء على المدرسة الحديثية التي كان الإمام الشوكاني يترأسها، وكيف استطاع أن يؤسس مدرسة فيها الكثير من الطلبة لدراسة الحديث النبوي خاصة والعلوم والفنون الأخرى عمومًا في بيئة مليئة بالمتناقضات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة شخصيته وكثرة علمه وعلو همته وشجاعته النادرة في الدفاع عن السنة النبوية.

6. أثبتت الدراسة أن الإمام الشوكاني قد اعتمد في ميدان نقده للرواة على الكثير من المصادر وكان له بها اتصال مباشر، ولم يكتف بالقليل منها ولا على منهج واحد؛ بل كان يأخذ من كل مصدر ما يراه صوابًا، كما أنه ليس بإمعة يقلد الآخرين؛ بل كان يقارن بين الآراء والأقوال ويرجح قولاً على قول، ويتبنى هذا القول ويرد ذاك، وينتقد ما يراه خطأ، ويقر ما يراه الحق والصواب.

وفي الختام إن كان هناك من توصيات في هذا الصدد فإنها تكمن في الحاجة الماسة إلى إيلاء تواليف الإمام الشوكاني مزيدًا من الجهد خاصة في مجال الحديث النبوي وعلومه التي لا تزال مخطوطة فهي كثيرة جدًا وبحاجة إلى تحقيق ودراسة وبحث وإخراجها إلي النور على ضوء ما هو معتبر في مناهج التحقيق والبحث العلمي.

الهوامش:

(1) راجع: بحث الإمام الشوكاني محدثًا، د. حسن الأهدل، مجلة دراسات يمنية، العدد 40 ،1990م صنعاء، ص 267 بتصرف.

(2) راجع: المحدث الفاصل، للرامهرزي، 229- 232، وميزان الاعتدال، للذهبي 6/ 443، 444، وتهذيب التهذيب، لابن حجر 11 / 51، 52 ، والإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص 40 - 54 ، بتصرف واختصار.

(3) الأول: التقصار في جيد .زمان علامة الأقاليم والأمصار لتلميذه: القاضي محمد بن حسن الشجني الذماري (ت 1286هـ) ، خصصه للإمام الشوكاني تناول فيها الكثير من جوانب حياته، وشيوخه، وآثاره العلمية، من ص 19، وما بعدها، والثاني: كتاب البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكاني، تناول فيه صاحب الترجمة، جوانب من حياته مع البسط والتوسع في الحديث عن حياته ومآثره العلمية كلها ثم ضم إليه تراجم لأعيان وعلماء من بعد القرن السابع، أي أتي بتراجم أعيان ستة قرون.

(4) مثل كتاب أبجد العلوم، لقنوجي 3/ 201- 211، والرسالة المستطرفة، للكتاني، ص 152، وغيرها.

(5) مثال: كتاب درر نحور الحور العين، لتلميذه لطف الله بن أحمد جحاف 356– 360، ونيل الوطر، لزبارة 2/ 267- 302وغيرها.

(6) كتاب الإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، تناول فيه شخصية الإمام الشوكاني وحياته، ومكانته العلمية وشيوخه، ومؤلفاته وتلاميذه، وجهوده في علم الحديث، ص 31- 98، وص 316-319، والندوة التي أقامت في صنعاء في 22- 24 رجب 1410هـ- 17- 19 يونيو1990م ونشرت وقائعها بعنوان: "ندوة الإمام الشوكاني"، وقد اشتملت على عدد كبير من البحوث القيّمة حول مسيرة الإمام الشوكاني وجهوده العلمية، راجع هذه البحوث في: مجلة دراسات يمنية، العدد 40، إبريل مايو يونيو 1990م صنعاء اليمن، ص245- 344، كما أن هناك الكثير من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية والعلمية، قد عملت عن الإمام الشوكاني تناول فيها الباحثون والدارسون الكثير من جوانب حياته ومآثره العلمية، لا يتسع المقام لذكره.

(7) راجع: البدر الطالع 2 / 523، 768، والتقصار، للشجني، ص19، والإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص 59،60، بتصرف واختصار.

(8) راجع: البدر الطالع 2 / 768-772، والتقصار، للشجني، ص19، والإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص 59، 60، بتصرف واختصار.

(9) راجع: البدر الطالع 2/ 768-772، والتقصار، للشجني، ص19، والإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص 60-62، بتصرف واختصار.

(10) راجع: بحث الإمام الشوكاني محدثًا، د. حسن الأهدل، مجلة دراسات يمنية، العدد 40،1990م صنعاء اليمن، ص 271، 272 بتصرف

(11) راجع: بحث الإمام الشوكاني محدثًا، د. حسن الأهدل، مجلة دراسات يمنية، العدد 40، ص 271،272، بتصرف واختصار.

(12) راجع: تراجم شيوخه في البدر الطالع على التوالي: 1/ 93، 151، 177، 332، 333، 373، 399- 406، 419، ، 420، 456- 460، 2/ 518- 523، 607، 897- 900، والتقصار، للشجني، ص 249- 425.

(13) راجع: البدر الطالع1/502، 503، ونيل الوطر2/ 275- 278، والتقصار، للشجني، ص 24، بتصرف.

(14) راجع : البدر الطالع 1/ 502- 504، 2/ 525- 527، والتقصار، للشجني، ص 35- 43، بتصرف واختصار .

(15) راجع ترجمته في : البدر الطالع1/ 83 ، والتقصار، للشجني ، ص 351، ونيل الوطر، لزبارة 383/1،99، 2/ 14، 43، 89، 287.

(16) راجع ترجمته في : نيل الوطر، لزبارة 1 /209 .

(17) راجع ترجمته في : التقصار، للشجني ، ص 352 .

(18) راجع ترجمتهم على التوالي في: البدر الطالع 1/ 113، 165، 166، 170،171، 267، ونيل الوطر، لزبارة 1 /163، 248، 353 ، 383.

(19) راجع ترجمته في : التقصار، للشجني ، ص 374، ونيل الوطر، لزبارة 14/2.

(20) راجع ترجمته في : البدر الطالع1/ 380-390، ونيل الوطر، لزبارة 43/2.

(21) راجع ترجمته في : التقصار، للشجني ، ص 372.

(22) راجع ترجمته في : البدر الطالع2/ 518 – 523، والتقصار، للشجني ، ص 381- 385، ونيل الوطر، لزبارة 162/2.

(23) راجع ترجمته في : البدر الطالع2 / 614- 624، والتقصار، للشجني ، ص390- 392، ونيل الوطر، لزبارة2/ 279.

(24) راجع ترجمته في: التقصار، للشجني ، ص 402 ، ونيل الوطر ، لزبارة 2/ 257.

(25) راجع ترجمته في : البدر الطالع2/ 780، 781، التقصار ، للشجني ، ص 428، 429 ونيل الوطر، لزبارة 2/ 89 .

(26) راجع ترجمته في : البدر الطالع2/ 758، 759، ونيل الوطر ، لزبارة 2/ 287 .

(27) راجع مؤلفاته في : البدر الطالع 2/ 772- 776، والتقصار ، للشجني ، ص96- 107، 476- 480، وأبجد العلوم ، للقنوجي 3/ 201- 211، والإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ، ص 82-98.

(28) راجع : درر نحور الحور العين ، للطف الله جحاف ، ص 356.

(29) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ، ص 318.

(30) راجع : معجم المؤلفين 11/ 53.

(31) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري، ص 317، 319 .

(32) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص 319 .

(33) راجع : بحث الإمام محمد بن علي الشوكاني العالم المجتهد المفسر، د.إبراهيم رقيده، مجلة دراسات يمنية، العدد 40، ص 185.

(34) راجع : أبجد العلوم، للقنوجي 3/ 211، والإمام الشوكاني مفسرًا، للغماري، ص98 .

(35) راجع : البدر الطالع 2 / 771 – 772 .

(36) راجع : معجم المؤلفين ، لكحالة11 / 53، والبدر الطالع 2 /772، والرسالة المستطرفة ، للكتاني ، ص 114 .

(37) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ، ص 318 .

(38) راجع : الرسالة المستطرفة ، للكتاني ، ص 195- 197 .

(39) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ص 317 .

(40) راجع : الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ، ص 316 .

(41) راجع : التقصار ، للشجني ، مقدمة المحقق ، ص 35.

(42) راجع : الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ، لعبد الرحمن طوالبة ، ص223.

(43) راجع : الكفاية ، للخطيب البغدادي ، ص 425، وفتح المغيث، للسخاوي 1/ 213.

(44) راجع : الكفاية ، للخطيب البغدادي ، ص 411، وعلوم الحديث، لابن الصلاح ، وتدريب الراوي، للسيوطي 221/1، 222.

(45) أخرجه أبو داود في : باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها 2/ 232 وابن ماجة في : باب من زوج ابنته وهي كارهة 603/1 ، وأحمد في المسند 1/ 273، والدار قطني في : كتاب النكاح 234/3 ، وابن أبي شيبة في مصنفه 505/3.

(46) أخرجه الدار قطني في : كتاب النكاح 234/3.

(47) راجع : نيل الأوطار6 /253 ، وتلخيص الحبير 160/3، 161.

(48) أخرجه أبو داود في: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني 2/ 119.

(49) أخرجه أبو داود في: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني2/ 119، وأحمد في المسند 3/ 31، 56، والحاكم في المستدرك وصححه 566/1، وأبو يعلى في مسنده 2/ 493، 414 ، والبيهقي في الكبرى : باب العامل على الصدقة يأخذ منها بقدر عمله وإن كان موسرًا 7/ 15.

(50) راجع : نيل الأوطار4/ 236، 237 .

(51) أخرجه أبو داود في : باب النية في الصيام 2/ 32، والترمذي في : باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل 3/ 108 ، والنسائي في : باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك 4 /196، وابن ماجة في : باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم 542/1، وأحمد في المسند 287/6، وابن خزيمة في صحيحه 3/ 212، والدار قطني مرفوعًا 2/ 172.

(52) راجع : نيل الأوطار4 /270، 269، والسنن الكبرى للبيهقي 4/ 202، والعلل، لابن أبي حاتم 225/1، وعلل الترمذي ، ص 118 ، و تلخيص الحبير، لابن حجر 188/2.

(53) أخرجه النسائي في الصغرى في: باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ 144/6، وأحمد في المسند 6/ 373

(54) أخرجه أحمد في المسند 6 / 417، 418.

(55) راجع : نيل الأوطار108/7 ، وفتح الباري 9/ 480، وتهذيب التهذيب 36/10.

(56) راجع : الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ، ص 52، 53، والكفاية ، للخطيب البغدادي ، ص 425.

(57) أخرجه البخاري في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان 1/ 75، ومسلم في: باب حكم ولوغ الكلب235/1.

(58) أخرجه مسلم في: باب حكم ولوغ الكلب235/1، وأحمد في المسند 427/2.

(59) أخرجه مسلم في : باب حكم ولوغ الكلب235/1، وأبو داود في : باب الوضوء بسؤر الكلب 1/ 19، والنسائي في الصغرى في: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب1/ 54، 177، وابن ماجه باب غسل الإناء من ولوغ الكلب1/ 130.

(60) أخرجه الترمذي في : باب ما جاء في سؤر الكلب 1/ 151.

(61) أخرجه أبو داود في : باب الوضوء بسؤر الكلب 1/ 19.

(62) أخرجه الشافعي في مسنده في : باب ما خرج من كتاب الوضوء، ص 8.

(63) راجع: نيل الأوطار46/1.

(64) أخرجه البخاري في : باب كيف كان صلاة النبيﷺ 1/ 382، ومسلم في: باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة 1/ 516 ، وأبو داود في: باب صلاة الليل مثنى مثنى36/2 ، والترمذي في : باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى 300/2، والنسائي في الصغرى: باب كيف صلاة الليل 3/ 227، وابن ماجة في: باب ما جاء في الوتر بركعة 1/ 371 .

(65) أخرجه مسلم في : باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل1/ 519.

(66) أخرجه أبو داود في: باب في صلاة النهار 2/ 29، والترمذي في : باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى 2/ 491، والنسائي في الصغرى : باب كيف صلاة الليل 227/3، وابن ماجة في: باب ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى 1/ 419.

(67) راجع: صحيح ابن خزيمة 2/ 214، 219، وصحيح ابن حبان 6/ 206، 231، والحاكم في معرفة علوم الحديث، ص 58.

(68) راجع : نيل الأوطار3 / 38، والسنن الكبرى، للبيهقي 487/2، والتاريخ الكبير، للبخاري 1/ 285، 6/ 283، وتهذيب التهذيب، لابن حجر 7/ 313، وتلخيص الحبير، لابن حجر 1/ 23-25.

(69) راجع : الكفاية في علم الرواية ، ص 420، 421، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص 43-45.

(70) راجع: الكفاية في علم الرواية، ص 420، 421، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح، ص 43-45، والإحكام ،لابن حزم 72/2.

(71) أخرجه البخاري في : باب وقال عمر ﷺ لنشوان في رمضان ويلك وصبياننا صيام فضربه692/2، ومسلم 798/2.

(72) راجع : نيل الأوطار 4 /273،272، وراجع: نيل الأوطار1/31-33، 9/ 25-27.

(73) راجع : نيل الأوطار312/4،311، وتلخيص الحبر 2/ 204.

(74) راجع : نيل الأوطار20/2.

(75) أخرجه البخاري في: باب قول الله تعالى: ﴿ الحج أشهر معلومات ... الآية ﴾، 2 / 565 ، وراجع: نيل الأوطار5/ 29.

(76) راجع: الكفاية في علم الرواية ، للخطيب، ص: 424، 425.

(77) أخرجه الدار قطني في : باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطبًا ويابسًا 1/ 124.

(78) راجع: نيل الأوطار 1/ 65،64.

(79) أخرجه أبو داود في : باب الرجل يحج عن غيره 2/ 161، وابن ماجه في : باب الحج عن الميت 2/ 969 ، والدار قطني في : باب المواقيت 2/ 235، 267، 271. وابن حبان في صحيحه 9/ 299، والبيهقي في السنن الكبرى 4/ 336.

(80) راجع: نيل الأوطار 5 / 18، والسنن الكبرى للبيهقي 4/ 336، وتلخيص الحبير، لابن حجر 223/2، 224.

(81) راجع : فتح المغيث ، للسخاوي1/ 15 ، والأحكام ، لابن حزم 1/ 138.

(82) راجع : نيل الأوطار 1 /225.

(83) راجع: نيل الأوطار2 /176-179.

(84) راجع: نيل الأوطار 2 /136، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص 241.

(85) راجع: بحث الإمام الشوكاني محدثًا ، للدكتور/ حسن الأهدل ، نشر مجلة دراسات يمنية ، ص 265.

(86) راجع : بحث الإمام الشوكاني محدثًا ، للدكتور / حسن الأهدل ، نشر مجلة دراسات يمنية ، ص 265.

(87) راجع : كتاب الإمام الشوكاني مفسرًا ، للغماري ، ص 316، بتصرف واختصار.

(88) راجع : الموقظة ، للذهبي ص 83 ، 84 .

(89) راجع: نيل الأوطار1 / 23، والكاشف، للذهبي 538/1، وتهذيب التهذيب 5/ 124، وتقريب التهذيب ، ص 295.

(90) راجع : نيل الأوطار332/2، والكاشف 1/ 432، وتهذيب التهذيب 4/ 6، وتقريب التهذيب ، ص 233.

(91) راجع : نيل الأوطار62/4، والكاشف417/1، وتهذيب التهذيب 3/ 358، وتقريب التهذيب، ص223.

(92) راجع : نيل الأوطار 5 / 23، والكاشف 274/2، وتهذيب التهذيب 180/10، وتقريب التهذيب ، ص 537.

(93) راجع ذلك في: نيل الأوطار 23/1، 242 ، 356، 152/2،151 ، 262/3 ، 202/4، 258 ، 46/6 ، 86 ، 208 ، 245 ، 258، 98/7 ، 322،271،121 ، 363، 72/9 ، 157.

(94) راجع : نيل الأوطار 1/ 168، والكاشف 354/1، وتقريب التهذيب ، ص182.

(95) راجع : نيل الأوطار3 / 42، والكاشف2/ 361، وتقريب التهذيب، ص588.

(96) راجع : نيل الأوطار6 /157، والكاشف 304/2، وتقريب التهذيب ، ص551.

(97) راجع : نيل الأوطار7/ 35، والكاشف 231/1، وتقريب التهذيب ، ص 98.

(98) راجع : نيل الأوطار326/1، 3/ 4،232 / 5،261،215/8، 355، 7/6،261،183،110/86 ،8/39،30،14.

(99) راجع : نيل الأوطار150/1، والمجروحين 2/ 56، وميزان الاعتدال 4 /300، وتهذيب التهذيب 6/156،155.

(100) راجع : نيل الأوطار 8 /75، وميزان الاعتدال 4/90،89، وتهذيب التهذيب 174/5.

(101) راجع: نيل الأوطار9/ 103، 104، وميزان الاعتدال 1/196،195، وتهذيب التهذيب 147/1.

(102) راجع: نيل الأوطار3/ 195، والكاشف11/2، وتقريب التهذيب، ص386..

(103) راجع: نيل الأوطار 214/3، والكاشف 1/ 616، وتقريب التهذيب، ص333.

(104) راجع: نيل الأوطار 105/4، والكاشف 383/2، وتقريب التهذيب، ص602.

(105) راجع: نيل الأوطار 352/4، والكاشف167/2، وتقريب التهذيب، ص476.

(106) راجع: نيل الأوطار138/5، والكاشف 166/2، وتقريب التهذيب، ص475.

(107) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/107، 219 ، 327، 348، 3/ 322،310 ، 335، 376 ، 4 /55 ، 165 ،191، 192 ، 208 ، 5،265 /96، 263، 378،314 ، 110/6 ، 226 ، 275،227، 291 ، 309 ، 313، 345 ،7 /272 ،275 ، 8/ 249.

(108) راجع: نيل الأوطار42/3، والكاشف438/1، وتهذيب التهذيب41/4 ، وتقريب التهذيب، ص237.

(109) راجع: نيل الأوطار3/ 67، والكاشف64/2، وتهذيب التهذيب411/7 ، وتقريب التهذيب، ص 414.

(110) راجع: نيل الأوطار 102/4، والكاشف 218/1، وتهذيب التهذيب125/1، وتقريب التهذيب، ص 92.

(111) راجع ذلك في: نيل الأوطار 357/1، 132/2، 113/5، 6،369/196،221، 153/8، والكاشف282،333/1، 210/2،205،53، وتهذيب التهذيب 296/2،7/ 361 ،170/8 ،323/9-356،325.

(112) راجع : نيل الأوطار46/1، وميزان الاعتدال109/2،108، ولسان الميزان 90/2 .

(113) راجع : نيل الأوطار109/1، والكاشف 2 /16، وتهذيب التهذيب 7/ 153، وتقريب التهذيب ، ص 388.

(114) راجع : نيل الأوطار9/2، والكاشف 1/ 514، وتهذيب التهذيب 5/ 15، وتقريب التهذيب ، ص 282.

(115) راجع : نيل الأوطار254/3، وتهذيب التهذيب 6/ 400، وتقريب التهذيب، ص 368.

(116) راجع : نيل الأوطار146/4، والكاشف 2/ 128، وتهذيب التهذيب 287/8، وتقريب التهذيب ، ص 450.

(117) راجع : نيل الأوطار 214/4 ، والكاشف 1/ 328، وتهذيب التهذيب 263/2- 265، وتقريب التهذيب ، ص 162.

(118) راجع : نيل الأوطار 49/6، والكاشف 1/ 548، وتهذيب التهذيب 173/5، وتقريب التهذيب ، ص 301.

(119) راجع : نيل الأوطار 8/ 117، والكاشف 1 /237، وتهذيب التهذيب 210/1 ، وتقريب التهذيب ، ص 102.

(120) راجع : نيل الأوطار247/8، والكاشف 1/ 252، وتهذيب التهذيب 307/1، وتقريب التهذيب ، ص 113 .

(121) راجع : نيل الأوطار142/9، وتهذيب التهذيب 4/ 148، وتقريب التهذيب، ص 249.

(122) في نيل الأوطار 92/1 ، ،185، 199، 358 ، 52/2 ، 120 ، 154 ، 229/3،147، 205/4 ، 217، 5،351/301 ، 7/6،27/101 ، 353 ، 8/ 273.

(123) راجع : نيل الأوطار 244/1،243، والكامل في ضعفاء الرجال6 /467 وميزان الاعتدال 531/6، 532، ولسان الميزان 6 /106.

(124) راجع: نيل الأوطار285/1، وتهذيب التهذيب 356/9، وتقريب التهذيب، ص502.

(125) راجع : نيل الأوطار88/3، وميزان الاعتدال 4/ 218.

(126) راجع : نيل الأوطار178/9، وميزان الاعتدال 5/ 451.

(127) راجع: نيل الأوطار 285/1، والكاشف 361/2، وتهذيب التهذيب161/11، 162، وتقريب التهذيب ، ص 588.

(128) راجع : نيل الأوطار 373/2، وتهذيب التهذيب 2/ 126-127، وتقريب التهذيب ، ص 146.

(129) راجع : نيل الأوطار 200/3، 201، و ميزان الاعتدال 7/ 149-150، 363.

(130) راجع : نيل الأوطار 77/4، وميزان الاعتدال 4 /419، ولسان الميزان 73/4.

(131) راجع : نيل الأوطار5/ 109، ميزان الاعتدال4/4-6، ولسان الميزان 3 /218.

(132) راجع : نيل الأوطار 247/7، والكاشف174/2، وتهذيب التهذيب 163/9، وتقريب التهذيب ، ص 480.

(133) راجع: نيل الأوطار 295/8 ، وميزان الاعتدال304/5، ولسان الميزان358/4.

(134) راجع ذلك في: نيل الأوطار 121/2، 3/ 351، 263/5،108، 21/6، 22، 132، 323، 352/3،311 ، 9 /19، 211.

(135) راجع : نيل الأوطار242/8، والكاشف 448/1، وتهذيب التهذيب 96/4 ، وتقريب التهذيب ، ص244.

(136) راجع : نيل الأوطار169/5، والكاشف472/1، وتهذيب التهذيب239/4 ، وتقريب التهذيب، ص260

(137) راجع : نيل الأوطار385/2، وتهذيب التهذيب282/4، وتقريب التهذيب ، ص 265.

(138) راجع : نيل الأوطار 350/5 ، والكاشف 248/1، وتهذيب التهذيب280/1-283. وتقريب التهذيب، ص 109.

(139) راجع: نيل الأوطار7/ 301، والكاشف 1/ 428، وتهذيب التهذيب407/3، وتقريب التهذيب، ص231.

(140) راجع : الأوطار 128/3، والكاشف 273/1، وتهذيب التهذيب419/1، وتقريب التهذيب، ص126.

(141) راجع : نيل الأوطار149/1، وتهذيب التهذيب46/3، وتقريب التهذيب ، ص182.

(142) راجع : نيل الأوطار2/ 394، وميزان الاعتدال 87،88/6، وتهذيب التهذيب77،78/9، وتقريب التهذيب، ص 471.

(143) راجع ذلك في: نيل الأوطار 1/ 180، 2 /377، ، 5/ 8،4 ، 19 ، 350 ، 121/8 ، 180/9، والكاشف 253/1 ، 468،311 ، 499 ،562 ، 696 ،267/2، وميزان الاعتدال 197/2-199، وتهذيب التهذيب256/1 ، 308 ، 214/4، 355-356 ، 225/5-227، 88/7 ، 144/10 ، وتقريب التهذيب، ص 107،113 ،152،257،274 ، 308،380 ،533.

(144) راجع : نيل الأوطار 332/7، والكاشف 222/1، وتهذيب التهذيب 1/ 137- 139، وتقريب التهذيب ، ص 93.

(145) راجع : نيل الأوطار 157/1، والكاشف 1/ 341، وتهذيب التهذيب 367/11، وتقريب التهذيب ، ص 611.

(146) راجع : نيل الأوطار1/ 248، وتهذيب التهذيب 6/ 294، وتقريب التهذيب، ص 356.

(147) راجع : نيل الأوطار 295/1، والكاشف 391/1، وتقريب التهذيب، ص: 206 .

(148) راجع : نيل الأوطار3/53، والكاشف1/207، وتهذيب التهذيب 1/85 ، 86، وتقريب التهذيب ، ص 87.

(149) راجع ذلك في : نيل الأوطار 3/2،16/132، ،142، 5 /179.

(150) راجع : نيل الأوطار9/2، والكاشف1/413، وتهذيب التهذيب 3/333،332، وتقريب التهذيب، ص221.

(151) راجع : نيل الأوطار2/434،368، والكاشف 2 / 327، وتهذيب التهذيب10/433، وتقريب التهذيب، ص567.

(152) راجع : نيل الأوطار 4/ 61، والكاشف 2/282، وتهذيب التهذيب10/ 214، وتقريب التهذيب، ص 541.

(153) راجع : نيل الأوطار 1/ 167، وميزان الاعتدال 7/ 225،224، ولسان الميزان6/ 280،279.

(154) راجع : نيل الأوطار1/ 288، والكاشف1/ 255، وتهذيب التهذيب 1/320، وتقريب التهذيب، ص 114

(155) راجع : نيل الأوطار1/ 184، والكاشف2/ 351، وتهذيب التهذيب 1/320، وتقريب التهذيب، ص 114 .

(156) راجع : الرسالة المستطرفة ، للكتاني، ص: 152.

(157) راجع : علوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص 98، 99، والكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، ص 96.

(158) راجع : قواعد في علوم الحديث ، للتهانوي ، ص 205، والرفع والتكميل، للكنوي ، ص 139، بتصرف.

(159) راجع : نيل الأوطار 1 /231، وتهذيب الكمال 16/ 269 ،270 ، وتهذيب التهذيب 6 / 113.

(160) راجع : نيل الأوطار 2 / 76، وتهذيب الكمال 14/ 517، 518 ، وتهذيب التهذيب 5 / 190.

(161) راجع : نيل الأوطار3 /81، وميزان الاعتدال 4 / 6، 7، وتهذيب التهذيب 5 / 40.

(162) راجع : نيل الأوطار 2 /280، وميزان الاعتدال 6 / 512، 513، وتهذيب التهذيب 10/ 343 .

(163) راجع ذلك في : نيل الأوطار 1/ 180،89،23، 217، 347، 2/62، 80، 83، 224،223،149 ، 3/ 250، 4/ 227، 6 /5، 311،182، 8/ 291، 9/ 100، 136، 159، 201، 250.

(164) راجع : ميزان الاعتدال 2/ 317 ، 6 / 6.

(165) راجع : نيل الأوطار2 /149 ، وميزان الاعتدال 7 / 313 .

(166) راجع : نيل الأوطار2 /355 ، وتهذيب الكمال 32/ 82 ، وتهذيب التهذيب 11 / 373.

(167) راجع : نيل الأوطار 5/ 192، وتهذيب الكمال 5 / 328- 330، وتهذيب التهذيب 2/ 148.

(168) راجع : نيل الأوطار 5/ 360، وميزان الاعتدال 6 / 563، وتهذيب التهذيب 10 / 307.

(169) راجع ذلك في : نيل الأوطار1 /71، 180، 286، 358،357،326، 2/ 25، 82، 280، 333، 21/3، 103، 220، 278، 320، 326،6/5/ 121،79،31، 123، 169، 275، 8/ 135.

(170) راجع : الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، ص 99، 108، بتصرف واختصار.

(171) راجع : الرفع والتكميل ، للكنوي ، ص 33، بتصرف واختصار .

(172) راجع : الرفع والتكميل ، للكنوي ، ص 35، بتصرف واختصار .

(173) راجع : الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، ص 107، بتصرف واختصار.

(174) راجع : نيل الأوطار 7/25، 26، وتذكرة الحفاظ 1/ 237، وتهذيب التهذيب 5 / 327.

(175) راجع : نيل الأوطار2/ 379،378،والمحلى 10/301، 302، والاستيعاب 4/1857 ، وتهذيب التهذيب3 /404، 12/ 451.

(176) صححه الترمذي في : باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة 2/219، وابن حبان في صحيحه 6/49.

(177) راجع : نيل الأوطار 2/ 378، 379، والكاشف2 /406، وتهذيب التهذيب7/ 359، 6/12، وتقريب التهذيب ، ص 617.

(178) راجع : نيل الأوطار2/49 ، وفتح الباري ، لابن حجر 1/479، وتقريب التهذيب ، ص 668، وتهذيب التهذيب 12/232.

(179) راجع : نيل الأوطار 3/22.

(180) راجع : نيل الأوطار2/211، 212، والمحلي4/53،والثقات 5/105،وتهذيب التهذيب6/ 212،وتقريب التهذيب ص347 .

(181) راجع : علوم الحديث، لابن الصلاح ، ص 98.

(182) راجع : علوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص 99، والباعث الحثيث ، لابن كثير ، ص 79، 80.

(183) راجع : نيل الأوطار 2/ 356، وميزان الاعتدال 5/ 466، وتهذيب التهذيب 8/ 314، 315.

(184) راجع : نيل الأوطار3 /81، وميزان الاعتدال 4/ 6، 7، وتهذيب التهذيب 5/ 40.

(185) راجع : نيل الأوطار4/149، وميزان الاعتدال 5/ 156- 158، وتهذيب التهذيب 7/ 283.

(186) راجع : نيل الأوطار3/32 ، وميزان الاعتدال 5 / 477- 479، والكاشف2/139 وتهذيب التهذيب 8/ 350- 352 .

(187) راجع : نيل الأوطار 6 / 76، وميزان الاعتدال 4 /266، 267، وتهذيب التهذيب 6 / 138.

(188) راجع : نيل الأوطار5/ 116،115، والكامل في ضعفاء الرجال 5/ 290، 6/302/291،301 وميزان الاعتدال 4/364 ، 365.

(189) راجع : نيل الأوطار1/149 ، وتهذيب التهذيب 9/211، 212 .

(190) راجع : نيل الأوطار 2/ 332 ، وميزان الاعتدال 3/ 188، 189.

(191) راجع : نيل الأوطار2 / 248، والكامل في ضعفاء الرجال 1/ 210، وتهذيب التهذيب 1/ 120.

(192) راجع ذلك في : نيل الأوطار 2/ 102،101، 219، 334 ، 356، 3/32،5 ، 227،226، 341 ، 357 ، 4/149، 153، 5/ 88، 89، 203،202، 6/76، ،232.

(193) راجع : الكفاية في علم الرواية، ص 88، وعلوم الحديث، لابن الصلاح، ص 103.

(194) راجع : قواعد في علوم الحديث ، للتهانوي ، ص 203، بتصرف.
(195) راجع: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر ، ص 100.
(196) راجع: قواعد في علوم الحديث ، للتهانوي ، ص 207.
(197) راجع : الكفاية في علم الرواية، ص 88، بتصرف .
(198) راجع : نيل الأوطار6 /6 ، وميزان الاعتدال 2/ 355 .
(199) راجع: نيل الأوطار1 /357، 358 ، وميزان الاعتدال 6/ 428.
(200) راجع : نيل الأوطار2 /274، 275، وميزان الاعتدال 7 / 52.
(201) راجع : نيل الأوطار1 / 219، وتهذيب التهذيب 10/ 397، ولسان الميزان 7/ 412.
(202) راجع : نيل الأوطار 114/2، وميزان الاعتدال 7/ 349.
(203) راجع : نيل الأوطار 1/ 346، وميزان الاعتدال 476/7.
(204) راجع : نيل الأوطار3 /169، وميزان الاعتدال 459/3.
(205) راجع : نيل الأوطار 9 / 81 ، وميزان الاعتدال 7 /369.
(206) راجع :نيل الأوطار 54/1، 216،197، 217، 228،218، 409، 3 /169، 52/4، 53، 79 ،94، 260، 5/ 179،82 ،307 ،308 ، 346، 6/39، 61، 184، ، 7 / 375 ، 8 /62، 9/ 192.
(207) راجع: نيل الأوطار 1 /350، وتعجيل المنفعة ، لابن حجر، ص533 .
(208) راجع : نيل الأوطار 1 / 350، وميزان الاعتدال 3 /213.
(209) راجع : نيل الأوطار2 / 332، وتعجيل المنفعة ، لابن حجر ، ص 107، 278.
(210) راجع : نيل الأوطار6 / 353، وتهذيب التهذيب 11/ 27.
(211) راجع : نيل الأوطار 1 /96.
(212) راجع: الكفاية، للخطيب ، ص 46- 49، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح، ص91 ،264، 265.
(213) راجع : الكفاية ، للخطيب البغدادي ، ص 46- 49، بتصرف واختصار .
(214) راجع: نيل الأوطار 16/6، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص264، 265.
(215) راجع : نيل الأوطار 43/1، 44، وتلخيص الحبير، لابن حجر 42/1، والاستيعاب ، لابن عبد البر1907/4.
(216) راجع : نيل الأوطار 6 /69، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص264، 265.
(217) راجع: نيل الأوطار 2 / 332، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح ، ص264، 265.
(218) راجع : نيل الأوطار 9 /153، وعلوم الحديث ، لابن الصلاح، ص264، 265.
(219) راجع : نيل الأوطار 1 / 23، والكاشف 1/ 538، وتقريب التهذيب، ص295 .
(220) راجع : نيل الأوطار 116/4، والكاشف 1/ 449، وتقريب التهذيب، ص245 .
(221) راجع : نيل الأوطار 4/ 145، وميزان الاعتدال 6 / 357.
(222) راجع : نيل الأوطار 6 /86 ، وميزان الاعتدال 4/ 400، وتهذيب التهذيب 6/ 251- 253.
(223) راجع : نيل الأوطار 9 / 72، وتهذيب التهذيب 334/5، 335، وتقريب التهذيب ، ص320.

(224) راجع: نيل الأوطار 1 /273، والكاشف 2/ 198، وتقريب التهذيب ، ص 489 .
(225) راجع : نيل الأوطار 286/1، والكاشف 2/ 224، وتقريب التهذيب ، ص548 .
(226) راجع: نيل الأوطار 3 / 77، والكاشف1 / 201، وتقريب التهذيب، ص83.
(227) راجع : نيل الأوطار 4 /74، وتهذيب التهذيب 3 / 358، وتقريب التهذيب، ص223 .
(228) راجع : نيل الأوطار 5 / 179، والكاشف 1/ 253، وتقريب التهذيب، ص 113.
(229) راجع : نيل الأوطار 6 /26، والكاشف 1/ 408، وتقريب التهذيب، ص218 .
(230) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/ 23، 242،177،100، 288، 356، 275/2،258،151،129،102، 95، 3 / 126 ، 276 ، 149/4 ،258 ،283 ، 96/5،85،23 ،121 ، 203 ،341، 379 ، 486 ، 173/3،151، 206 ، 258،245، 336،261 ، 345،337 ، 35/7 ، 98 ، 121 ،322 ، 363 ، 75/8 ،72/9، 58، 157 .
(231) راجع: نيل الأوطار168/1، والكاشف1 / 154 ، وتقريب التهذيب، ص182 .
(232) راجع: نيل الأوطار412/1 ، والكاشف 2/ 83، وتقريب التهذيب، ص424 .
(233) راجع: نيل الأوطار 232/3، وتقريب التهذيب، ص482.
(234) راجع: نيل الأوطار215/4، والكاشف 1 / 219، وتقريب التهذيب، ص92 .
(235) راجع : نيل الأوطار 261/4، والكاشف 1/ 332، وتقريب التهذيب، ص166.
(236) راجع : نيل الأوطار6 /8 ، والكاشف 1 / 244، وتقريب التهذيب، ص106.
(237) راجع ذلك في: نيل الأوطار 1 /275،177، 281، 288، 326، 344، 350، 2 / 80 ،395،341 ، 10/3 ، 42 ،264، 4 /145، 8/5 ، 203، 6 /110 ، 157،261 ، 361 ، 7 /86، 271، 8/ 14 ، 30، 38 ، 39، 9/ 72، 136.
(238) راجع: نيل الأوطار 228/1، والكاشف 1/ 518، وتقريب التهذيب، ص285.
(239) راجع : نيل الأوطار 8 /103، والكاشف 2/ 170، وتقريب التهذيب، ص 478.
(240) راجع : نيل الأوطار 2 / 57، والكاشف 1/ 632، وتقريب التهذيب، ص344.
(241) راجع: نيل الأوطار 2 / 57 ، 83، 395، 7 /284، 8 / 231، 9 / 149.
(242) راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، المقدمة، ص 14.
(243) راجع: نيل الأوطار2 /80 ، والكاشف 2/ 312، وتقريب التهذيب، ص556 .
(244) راجع : نيل الأوطار 3 /41 ، والكاشف 1 / 654، وتقريب التهذيب، ص356.

(245) راجع: نيل الأوطار 4 / 337، والكاشف 1/ 315، وتقريب التهذيب، ص154.

(246) راجع : نيل الأوطار 7 / 245 ، والكاشف 1/ 463، وتقريب التهذيب، ص253 .

(247) راجع: نيل الأوطار 3 /5 ، والكاشف2/ 354 وتقريب التهذيب، ص583.

(248) راجع: نيل الأوطار 6 /193، والكاشف 2/ 57.

(249) راجع: نيل الأوطار 9 / 59، والكاشف 461/2، وتقريب التهذيب، ص252.

(250) راجع ذلك في: نيل الأوطار 4 /221، 289، 5/ 261، 6 / 227 ، 8 / 144.

(251) راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر ، المقدمة، ص 14.

(252) راجع: نيل الأوطار3 / 214 ، والكاشف 1/ 616، وتقريب التهذيب، ص 333.

(253) راجع: نيل الأوطار3 / 297، والكاشف 2/ 120، وتقريب التهذيب، ص444.

(254) راجع: نيل الأوطار3 / 214 ، وميزان الاعتدال 2 / 84 .

(255) راجع : نيل الأوطار6 / 195، والكاشف 2/ 144، وتقريب التهذيب، ص459 .

(256) راجع: نيل الأوطار8/ 43 ، والكاشف 231/1 ، وتقريب التهذيب، ص97.

(257) راجع ذلك في: نيل الأوطار1 /19، 35، 78 ، 107، 131، 139، 157، 185 ، 190 ، 242 ، 284، 382 ، 2/ 41 ، 50 ،67 ، 80 ، 104 ، 125 ، 132 ، 139، 142،149 ، 153 ، 154 ، 348 ، 385 ،387، 3 / 16 ،19 ، 34 ، 42 ، 48،53 ،94 ، 99، 116، 128 ، 139 ،195، 214، 303 ، 310 ، 322، 335، 343 ، 376 ، 5/4 ، 125،165 ،199 ، 265 ، 323 ،5 /81،19، 138 ، 179 ، 203، 216 ، 239 ، 263 ،314 ، 6 /34 ،110 ،173، 182 ، 195 ، 226 ، 232، 275 ،291 ، 293 ، 309 ، 313 ، 345 ، 25/7 ، 153، 234، 301 ، 304 ، 332 ،8 / 43 ، 72 ، 121 ، 242 ،، 253 ، 273، 9 /23 ، 25 ،180 ،201 ، 202.

(258) راجع : نيل الأوطار 3 / 345 ، 5/ 217 ، والكاشف 2 /238، وتقريب التهذيب، ص519.

(259) راجع: نيل الأوطار 6 /221 ، 3 / 371 ، والكاشف 1/ 288، وتقريب التهذيب، ص137.

(260) راجع: نيل الأوطار 2 /52، 2/ 136، والكاشف 1/ 531 ، وتقريب التهذيب، ص 290 .

(261) راجع: نيل الأوطار5/228 ، 4/ 209، والكاشف1/ 592، وميزان الاعتدال 4 / 193- 196، وتقريب التهذيب، ص 320 .

(262) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/60 ،2 /132، 168،154، 357 ، 385 ، 3/ 42 ، 72،67 ، 139، 146 ،277 ،345 ، 61/4، 103 ، 281 ، 5/ 113 ،169، 179 ،196 ، 199، 8 / 153، 295، 9 / 137.

(263) راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، المقدمة، ص 14.

(264) راجع: نيل الأوطار2/ 221، وميزان الاعتدال 6 / 415.

(265) راجع: نيل الأوطار3 /117 ، وميزان الاعتدال 4/ 205.

(266) راجع : نيل الأوطار5 /350 والكاشف1/ 361، وميزان الاعتدال 7/ 157، وتقريب التهذيب، ص 587 .

(267) راجع : نيل الأوطار6 /62 ، وتقريب التهذيب، ص 151.

(268) راجع ذلك في : نيل الأوطار1/104، 117 ،184 ،195 ،197 ،207 ،219، 348 ،373، 2 /224، 282، 378 ،384 ،3 /141،110،66،15 ،147 ،162 ،196، 235 ،347 ،359 ، 4/ ، 106 ،127 ،270،227 ،347 ، 5/108 ،336،305،232، 363 ،6/ 259،227،149،47 ،294 ،325 ،353 ،7/ 17 ،238 ،291 ،8،30/358، 130،64 ،220، 132، 260 ،261 .

(269) راجع: تقريب التهذيب، لابن حجر، المقدمة، ص 14.

(270) راجع: نيل الأوطار 47/2 ، وميزان الاعتدال 2/ 230، 231.

(271) راجع: نيل الأوطار5/217 ، وميزان الاعتدال 3 / 297، 298 .

(272) راجع: نيل الأوطار7 /353 ، وميزان الاعتدال 5 / 504 ، 505 .

(273) راجع: نيل الأوطار 8 /247 ، والكاشف252/1، وميزان الاعتدال426/1، 427، وتقريب التهذيب، ص 113.

(274) راجع ذلك في: نيل الأوطار 1/ 46 ، 109 ، 132،166 ، 176 ، 18 ،5،199، 217، 259 ، 285 ، 317 ،358، 2/ 9 ، 52 ،107، 154 240 ، 259 ، 3 /48، 74 ،88 ،112 ،147 ،200 ،213 ،229،285، 341 ،388، 49/4،47 ، 61 ،78 ،205 ،217 ،277، 199/5، 347، 351 ، 358، 49/6، 168، 311، 336، 28/7، 224، 287 ،3/8، 117، 258، 273، 295، 142/9.

(275) راجع : نيل الأوطار 3 / 199، وميزان الاعتدال 4 / 176 .

(276) راجع : نيل الأوطار 3 / 307 ، وميزان الاعتدال 5 / 310 ، 311 ، وتقريب التهذيب، ص 420 .

(277) راجع : نيل الأوطار7 / 17، والكاشف688/1، وميزان الاعتدال 5 / 22، وتقريب التهذيب، ص 375.

(278) راجع: نيل الأوطار1 /38 ، وميزان الاعتدال 6/ 492.

(279) راجع: نيل الأوطار2 /368 ، وميزان الاعتدال 4 / 419، 420 .

(280) راجع : نيل الأوطار4 /163 ، والكاشف 2/ 91 ، وميزان الاعتدال 5/ 283، وتقريب التهذيب، ص428 .

(281) راجع: نيل الأوطار 7 / /247، والكاشف1/ 304 ، وميزان الاعتدال 180/2، 181 ، وتقريب التهذيب، ص 147.

(282) نيل الأوطار 52/1، 149،132، 248، 3/2،154،153/70،31، 265/4 ، 213/301،6 ، 157/337،7 ، 275.

(283) راجع: نيل الأوطار285/1 والكاشف2 / 210، وتقريب التهذيب، ص502.

(284) راجع ذلك في: نيل الأوطار1 /285، 2 /121، 3 /200 ،201 ،351 .

(285) راجع: نيل الأوطار 4 /77، وميزان الاعتدال 4/ 419.

(286) راجع: نيل الأوطار 5 / 109، وميزان الاعتدال 4/ 4 .

(287) راجع : نيل الأوطار 7 / 247، والكاشف2 / 174، وتقريب التهذيب، ص480.

(288) راجع: نيل الأوطار 8 /65، والكاشف2 / 100، وتقريب التهذيب، ص433.

(289) راجع: نيل الأوطار 8 /295 ، وميزان الاعتدال 5 / 304 .

(290) راجع: نيل الأوطار 2 /132، وميزان الاعتدال 4 / 25، 26 .

(291) راجع: نيل الأوطار 2 /323، وميزان الاعتدال 1/ 368 ، 369 .

(292) راجع: نيل الأوطار9 /211، وتقريب التهذيب ، ص 501.

(293) راجع: نيل الأوطار 3 /106، والكاشف1/ 303، وميزان الاعتدال 2/ 170- 172، وتقريب التهذيب، ص 148.

(294) راجع: نيل الأوطار5 / 263، وميزان الاعتدال 4 / 155 .

(295) راجع ذلك في نيل الأوطار2/ 221، 373، 3 / 254،149، 311 ، 352، 146/4، 199 ، 21،22/6 ، 287/7، 9/ 357.

(296) راجع: نيل الأوطار 9 /46 ، وتهذيب التهذيب 10/ 374 ، 375 .

(297) راجع: نيل الأوطار 2 / 41، وميزان الاعتدال 4 / 279 – 282 .

(298) راجع: نيل الأوطار 3 /278، وميزان الاعتدال 4 / 108، 109 .

(299) راجع : نيل الأوطار 2 / 395، وميزان الاعتدال 5 / 386، 388، 7 / 349.

(300) راجع : نيل الأوطار 6 /69، وميزان الاعتدال 4 / 12 .

(301) راجع: نيل الأوطار 7 /26، وميزان الاعتدال 5 / 270 .

(302) راجع: نيل الأوطار 8 /231، وميزان الاعتدال 2 / 307 .

(303) راجع ذلك في: نيل الأوطار 103/1،78 ،151 ،295،249،214 ،12/2 ، 75 ،179 ،199 ،395،219 ،3/ 81 ،347،301،262 ،4،21/351،20، 196، 177/6 ،203، 7/ 153،100 ، 156، 8/ 9،263،256،231/ 25 ،30، 205.

(304) راجع: نيل الأوطار 1 /135، وميزان الاعتدال 4 / 428 ، 429 .

(305) راجع: نيل الأوطار 1 /231، وتهذيب التهذيب 6 / 113.

(306) راجع: نيل الأوطار 3 /325، وميزان الاعتدال 5 / 287.

(307) راجع ذلك في: نيل الأوطار1 /23 ،89، 166 ،177، 184، 281،226،217، 333 ،409 ،2/ 38، 67، 83 ،103 ،152،132 ،159 ، 219 ، 236 ،283 294 ،340،323، 345 ،385 ،3 /27،23 ،42، 159 ،308 ، 334، 224/4، 358 ،5/ 169، 6،326 /76 ،202،182 ،313 ،7 / 79 ،240 ،261 ، 375 ، 376، 9/9، 56 ،100، 149 ،190، 191 ،205.

(308) راجع: نيل الأوطار1 /60، وميزان الاعتدال 5 / 306 .

(309) راجع: نيل الأوطار1 /156، وميزان الاعتدال 7 / 372 .

(310) راجع: نيل الأوطار2/62، وتهذيب التهذيب 7 / 167.

(311) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/ 166،5 ،299،17 ،323 ،379،332 ، 67،83/2 ،152 ،266 ،280 ،3 /35 ،42 ، 48 ،217 ،220، 316 ،317، 352، 204/4، 6/ 87 ،182 ،325، 372، 375 ،7 /318، 8/ 64 ،65 ،291 ، 9/9 ، 51 ، 201.

(312) راجع: نيل الأوطار1 / 381 ، وميزان الاعتدال 4 / 268، 269 ، وتهذيب التهذيب 6 / 186،

(313) راجع : نيل الأوطار 9 /19، وميزان الاعتدال 3 / 206 ، 207 .

(314) راجع : نيل الأوطار 9 /58 ، وميزان الاعتدال 1/ 194 ، 195 .

(315) راجع ذلك في: نيل الأوطار 52/1 ،60، 166،73 ،180،176 ، 222،217،209، 288،273 ،299 ،343، 347 ،381 ،409 ،38/2 ،76 ،93 ، 179 ،193 ،231 ،282 ،341، 78/3 ،219،144 ،4 /146،116،100،91،47 ، 179/5،106،63 ،196 ، 6 /311 ،352،331 ، 7 /95 ،240، 291، 8 /262 ، 25/9، 56، 69 ،100 ،142.

(316) راجع: نيل الأوطار 2/ 342 ، وميزان الاعتدال 4 / 421 ، 422 .

(317) راجع: نيل الأوطار4 / 163 ، وميزان الاعتدال 5 / 283 .

(318) راجع: نيل الأوطار 4/ 180 ، وميزان الاعتدال 5 / 6 .

(319) راجع ذلك في: نيل الأوطار 84/1،29،20 ،92 ،191، 409،232، 142/2، 193،3 /35 ،93 ،199 ،305،219 ،331 ،352، 4/ 209 ،301 ، 5/ 106، 230 ، 370 ، 371 /6، 182 ،185 ،259 ،7،172/275 ،190 ، 59/8 ،139 ،9 /103.

(320) راجع: نيل الأوطار 2 / 53 ، وميزان الاعتدال 5 / 445.

(321) راجع: نيل الأوطار 2 / 231، وتهذيب التهذيب 2 / 92.

(322) راجع: نيل الأوطار 5 / 347، وتهذيب التهذيب 10 / 147.

(323) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/19،18 ،42 ،89 ،251 ،290،289 ،335، 428، 2/ 110، 127 ،231 ،355 ،3/،102 ،113 ،144 ،222 ،328 ،280/4، 339، 347، 195/5 ،376، 6 /173، 203 ،7 /20 ،101، 240 ،54/9، 179، 163،176.

(324) راجع: نيل الأوطار2 / 111، والجرح والتعديل 8 / 38 ، 39 .

(325) راجع: نيل الأوطار3 /158، والجرح والتعديل 7 / 292 ، 293 .

(326) راجع: نيل الأوطار5 /105، والجرح والتعديل 4 / 127 .

(327) راجع: نيل الأوطار 224/4، والجرح والتعديل 2 / 340 ، 341 .

(328) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/5، 60، 89 ،92 ،123 ،250،237 ،275 ، 289 ،333، 343،289،180،166،152،151 ،347 ،160/2 ،211 ، 3 4 /3 ،23 ، 35 ،48 ،144 ،65،144 ،262 ،241 ،352،308 ،281/4، 5 / 85، 105 ،179، 250 ، 6/ 88، 202، 7/ 261،240،157،148،101،22 ،274 ،291 ،358، 376، 8/ 64، 135 ، 9 /33 ،54 ،58 ،72 ،149 ،180.

(329) راجع: نيل الأوطار 67/2 ، والكامل في ضعفاء الرجال 5 / 251، وميزان الاعتدال 5 / 387، 388 .

(330) راجع: نيل الأوطار 5/ 85 ، والكامل في ضعفاء الرجال 1 / 426 - 428، وميزان الاعتدال 1/ 209 .

(331) راجع: نيل الأوطار3 / 201 ، والكامل في ضعفاء الرجال 5 / 175 ، وميزان الاعتدال 5 / 53- 55 .

(332) راجع: نيل الأوطار 3 /321 ، والكامل في ضعفاء الرجال 5 / 253، وميزان الاعتدال 5 / 381 .

(333) راجع ذلك في: نيل الأوطار1/ 38 ،60، 84 ،243،131، 344 ، 132/2،121،13 ، 142 ،179 ،231، 283،275، 87/3 ،341، 4/ 204،140 ، 282، 347، 8/5، 179،116، 55/6 ،110 ،328 ،334 ،7/ 26 ، 79 ، 256/8، 9/9 ، 99.

(334) راجع: نيل الأوطار 3 / 217 ، وميزان الاعتدال 3/ 281، 282 .

(335) راجع: نيل الأوطار 3 / 359 ، وميزان الاعتدال 5 / 379، 380 .

(336) راجع: نيل الأوطار 5 / 14 ، وميزان الاعتدال 3 / 121 ، 122 .

(337) راجع: نيل الأوطار 5 / 105 ، وميزان الاعتدال 3 / 301 .

(338) راجع: نيل الأوطار 6 / 33 ، وميزان الاعتدال 7 / 90 .

(339) راجع ذلك في: نيل الأوطار 1 /95 ،100 ،101 ، 243 ،297 ،298، 301/2 ،3/ 281، 282 ،302 ،307، 4 / 145،89، 179 ،281 ، 5/ 71، 106، 167، 271 ،318 ، 378، 379، 6 /139 ، 140، 323 ، 7 / 56 ، 176.

(340) راجع: نيل الأوطار 1 / 139، وتقريب التهذيب، ص 545 .

(341) راجع: نيل الأوطار 1/ 117 ، وتقريب التهذيب، ص 171 .

(342) راجع: نيل الأوطار 2 / 332، وتهذيب التهذيب 4 / 6 ، وتقريب التهذيب، ص 233 .

(343) راجع: نيل الأوطار 4 /282، وتقريب التهذيب ، ص 238 .

(344) راجع ذلك في: نيل الأوطار 49/1، 91، 101 ،102 ،116 ،124، 131 ، 156، 179 ،203، 317، 326 ،350، 357، 428 ،2 / 221،7 ، 280 ،3 / 330 ، 4/ 291 ، 252/5 ،253 ،260 ،340 ،5/6 ،26،25، 88 ، 9/8، 167.

(345) راجع: نيل الأوطار 1 / 176، والضعفاء والمتروكين ، لابن الجوزي 16/3، وتلخيص الحبير ، لابن حجر 57/1.

(346) راجع: نيل الأوطار1 /243، والجرح والتعديل 277/9، والكامل 7/ 277، والمجروحين 105/3، وميزان الاعتدال 253/7.

(347) راجع: نيل الأوطار 130/3، والتاريخ الكبير 5/ 299، والجرح والتعديل248/5، والمجروحين 48/2، وتهذيب التهذيب 190/6.

(348) راجع: نيل الأوطار 330/3، وميزان الاعتدال 378/3، والمجروحين 362/1، وتهذيب التهذيب 4/ 321، وتقريب التهذيب، ص 269.

(349) راجع ذلك في: نيل الأوطار221/1،217،197،187،166،165، 223، 230، 238، 251 ،346،288، 357، 76/2، 80، 82 ،85 ،116،110، 176، 184، 194، 280، 340، 3/ 21، 32، 48، 54 ،67 ،90، 103، 199، 248، 262، 284، 334 ،366، 53/4، 221، 227 ،77/5، 188 ،390 ،106/6، 121، 169، 262، 328، 7/ 13 ،26، 237 ،358، 8/ 117.

(350) راجع: نيل الأوطار100/1، والثقات 6 / 67، وتهذيب التهذيب82/1، وتقريب التهذيب، ص87.

(351) راجع: نيل الأوطار7 /98، والثقات 27/6، والكاشف214/1، وتهذيب التهذيب112/1، وتقريب التهذيب، ص 90.

(352) راجع ذلك في: نيل الأوطار 1/ 31، 32 ،61، 73 ،246،116 ،343، 344، 3/ 226، 248، 249 ،4 / 304، 305، 252/5، 253، 336، 307/6، 97/7، 100، 101، 137، 138، 288، 289.

(353) راجع: نيل الأوطار 284/1، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي 3 / 135، والكامل في ضعفاء الرجال 6 / 354، 355.

(354) راجع: نيل الأوطار332/1، 333، وميزان الاعتدال 5 / 72، 73، ولسان الميزان 4 / 152.

(355) راجع: نيل الأوطار 2/ 220، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي 2 / 84، وميزان الاعتدال 4/ 247.

(356) نيل الأوطار1/ 204، 2،319،318/11، 152، 191، 194، 220، 3/ 42،67، 120، 199،205، 58/4، 100، 144، 145، 181، 5،360،316/ 8 ،9، 70،71، 130، 131، 248، 285- 287،336، 6 /115،93،92، 7،198/334،37، 335.

(357) راجع : نيل الأوطار 4/ 48، وميزان الاعتدال 3/ 409، وتهذيب التهذيب 349/4.

(358) راجع: نيل الأوطار 4/ 335، وتلخيص الحبير214/2، والاستيعاب 493/2، وتهذيب التهذيب 3 / 225.

(359) راجع: نيل الأوطار 326/1، ومعرفة الثقات 172/2، والثقات ، لابن حبان 171/5 ،172، وتلخيص الحبير 154/1.

(360) في نيل الأوطار 1/ 140،104، 173، 211 ،2 /75 76، 4/ 7،6 149/5، 252، 25/6، 26 54، 55، 7/ 304، 305.

(361) راجع: نيل الأوطار147/2، وميزان الاعتدال 2 / 289 ، 290 .

(362) راجع: نيل الأوطار409/1، وميزان الاعتدال 7 / 220 ، 221، وتهذيب التهذيب 11 / 244.

(363) راجع: يل الأوطار 1/ 74، وميزان الاعتدال 7 / 279 ، 280.

(364) راجع: نيل الأوطار3/ 284 ، وميزان الاعتدال 4 / 367.

(365) راجع: نيل الأوطار357/1 ، وميزان الاعتدال 5 / 172، 173 .

(366) راجع: نيل الأوطار 1 /135، والجرح والتعديل 432/4، وميزان الاعتدال 3 / 428، 429 .

(367) راجع: نيل الأوطار328/3، والمجروحين 3/ 93، وميزان الاعتدال 7 / 62 .

(368) راجع: نيل الأوطار2 /184، والكامل في ضعفاء الرجال 3/ 237، 238، وميزان الاعتدال 7 / 443 .

(369) راجع: نيل الأوطار310/3، وميزان الاعتدال 4 / 98 .

(370) راجع: نيل الأوطار4 /347، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي 276/7، والكاشف، للذهبي 382/2.

(371) راجع: نيل الأوطار1 / 236، وتقريب التهذيب، ص249.

قائمة المراجع:

1. أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي (ت 1307هـ)، تحقيق عبد الجبار زكار، الكتب العلمية، بيروت (1978م).
2. الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت456هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط1 (1404هـ).
3. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت 463 هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1 (1412هـ).
4. الإمام الشوكاني مفسرًا، د. محمد حسن ابن أحمد الغماري، دار الشرق، جدة، السعودية، ط 1(1981م).
5. الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، د. محمد عبد الرحمن طوالبة، دار عمار، الأردن، ط (1418هـ- 1998م).
6. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(ت 774 هـ)، تأليف أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط 3 (1423هـ - 2002م).
7. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق محمد حسن حلاّق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 2 (1429هـ - 2008م).
8. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ)، تحيق السيد هاشم البدوي، دار الفكر، بدون تاريخ.
9. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد ابن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
10. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط (1406هـ- 1986م)، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، (1416هـ - 1996م).
11. التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار، لمحمد بن حسن الشجني الذماري (ت1286هـ)، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع، مكتبة الجيل الجديد، اليمن، صنعاء، ظ1 (1411هـ- 1990م).

12. تعجيل المنفعة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1.

13. تلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدنية المنورة، طبعة عام (1384هـ- 1964م).

14. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت (1404هـ- 1984م).

15. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم (ت 354هـ)، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1 (1395هـ- 1975م).

16. جامع الترمذي، لأبي عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

17. الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، تحقيق د مصطفي ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط 3 (1407هـ- 1987م).

18. الجامع الصحيح، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

19. الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم(ت327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1(1271هـ- 1952م).

20. درر نحور الحور العين بسيرة الإمام المنصور بن علي، للطف الله ابن أحمد جحاف، تحقيق إبراهيم بن محمد المقحفي، مكتبة دار الإرشاد، اليمن، صنعاء، ط1 (1425هـ- 2004م).

21. الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكناني (ت1345هـ)، تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكناني، دار البشائر الإسلامي، بيروت، ط4 (1406هـ - 1986م).

22. الرفع والتكميل، لمحمد بن عبدالحي اللكنوي الهندي (ت1304هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

23. سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت275 هـ)، تحقيق د. بشّار عوّاد معروف، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (1418هـ- 1998م).

24. سنن الدار قطني، لعلي بن عمر بن أحمد الدار قطني (ت385هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت (1386هـ- 1966م).

25. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة عام (1414هـ- 1994م).

26. سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 3 (1414هـ - 1994م).

27. صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (ت311هـ)، تحقيق د.محمد مصطفي الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (1390هـ - 1970م).

28. صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي (ت 354هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 (1414هـ- 1993م).

29. الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1 (1396هـ).

30. الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت 322هـ)، تحقيق .د عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1404هـ- 1984م).

31. الضعفاء والمتروكين، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(ت 597هـ)، تحقيق أبو الفداء القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1406هـ- 1986م).

32. العلل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت 327هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت (1405هـ).

33. العلل، لأبي عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت (1357هـ- 1928م).

34. علل الدار قطني، لعلي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدار قطني (ت 385هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1 (1405هـ- 1985م).

35. علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو بن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق، د. نور الدين محمد عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام (1401هـ- 1981م).

36. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت (1379هـ).

37. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدنية المنورة.

38. قواعد في علوم الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي (ت1332هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1979م).

39. الكاشف، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط 1 (1431هـ- 1992م).

40. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت 365هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3 (1409هـ- 1988م).

41. الكفاية في علم الرواية، للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون تاريخ.

42. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق دائرة المعرفة النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط 3 (1406هـ- 1986م).

43. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد ين جبان بن أحمد أبي حاتم (ت354هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، بدون تاريخ.

44. مجلة دراسات يمنية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، الجمهورية اليمنية، العدد (40)، رمضان، شوال، ذو القعدة، ذو الحجة 1410هـ، إبريل، مايو، يونيو، 1990م.

45. المحلي، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت456هـ)، تحقيق لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

46. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثالثة (1404هـ- 1984م).

47. المستدرك على الصحيحين في الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (405هـ)، تحقيق مصطفي عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، (1411هـ - 1990م).

48. مسند أبي يعلي، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلي الموصلي (ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1 (1404هـ - 1984م).

49. مسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، بدون تاريخ.

50. مسند، الإمام محمد بن أدريس أبو عبدالله الشافعي (ت204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

51. المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة(ت235هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (1409هـ).

52. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية (1404هـ- 1983م).

53. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، تراجم مصنفي الكتب العربية، مكتبة المتنبي، بيروت، لبنان، ودار إحياء التراث العربي .

54. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2 (1397هـ- 1977م).

55. موطأ مالك، لمالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت179هـ)، تحقيق فؤاد محمد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

56. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1416هـ- 1995م).

57. نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، ضمن مجموعة الرسائل الكمالية، مكتبة المعارف الطائف.

58. نيل الأوطار، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، دار الجيل، بيروت (1973م).

59. نيل الوطر، لمحمد بن محمد زبارة (ت1303هـ)، المطبعة السلفية (1348هـ).